جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تجارة ومالية دولية

من إعداد الطالبة: مريم قد

بعنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990– 2013)

نوقشت وأجيزت علنا ب 2016/11/08

أمام اللجنة المناقشة المكونة من السادة :

د/ مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ جامعة ورقلة.....	رئيسا.
د/ غريب بولرباح	أستاذ جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا.
د/ إسماعيل بن قانة	أستاذ جامعة ورقلة	مناقشا.
د/ محمد بركة	أستاذ جامعة ورقلة	مناقشا.

السنة الجامعية: 2016/2015

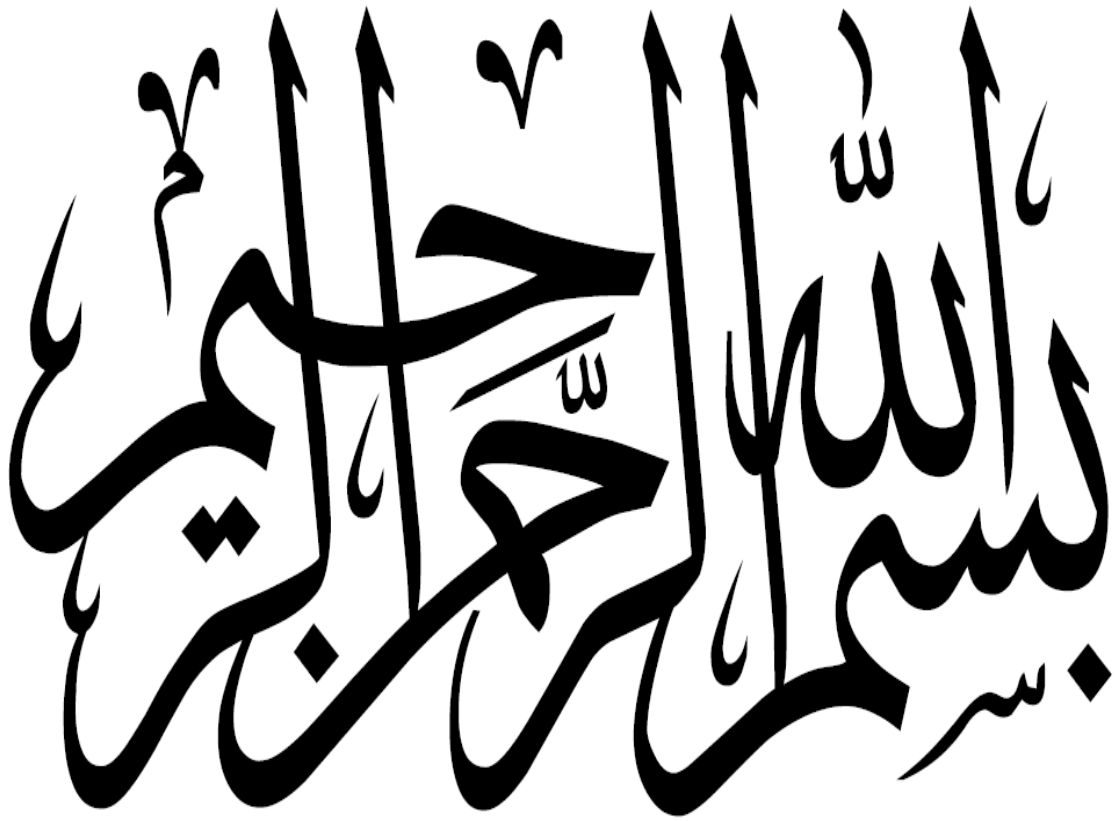
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

أهدي ثمرة عملي هذا.

إلى روح والدي الطاهرة راجية من الله أن يرحمه ويتغمده برحمته الواسع.

إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى ينبوع الصبر و التفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ((صلى الله عليه وسلم)) قرة عيني أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى كل من وسعهم صدري ولم يسعهم قلمي.

إلى كل طالب علم.

مريم

شكر وتقدير

.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فأتقدم بجزيل الشكر

إلى أستاذي ومشرفي الدكتور" **غريب بولرباح**" على قبوله الإشراف على المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، كما

أقدم شكر خاص للأستاذ **سعيد هتهات** على مساعدته لي، كما

أشكر إلى كل ما ساعدني في إتمام هذا العمل.

خاصة أساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة ورقلة.

مريم

ملخص الدراسة:

الهدف من الدراسة معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 1990-2013، وهذا لمعرفة ما العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومقارنتها بالصادرات المحروقات وذلك بعد الإصلاحات والقوانين التي انتهجتها الجزائر لتشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، كما تم استخدام المنهج القياسي بالتحديد النموذج الخطي والغير خطي في إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل الارتباط بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج المحروقات والصادرات المحروقات كمتغيرات الدراسة.

حسب نتائج الدراسة الإحصائية تبين وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الدراسة، مما يدل على أن أي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات والصادرات المحروقات أي علاقة طردية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات خارج المحروقات، الصادرات المحروقات، الانحدار الخطي البسيط..

Abstract:

The objective of this study is to show the extent of the contribution of the foreign direct investment in promoting non- hydrocarbon export in Algeria during the period from 1990 to 2013.The study aims to examine the relationship between foreign direct investment and non- hydrocarbons exports in Algeria comparing it to exports of hydrocarbons. Especially since the reforms of laws in Algeria to promoting of the non- hydrocarbons export. The study has used the econometrics method specially the linear and non-linear model to make a simple linear regression analysis and correlation analysis based on foreign direct investment outside hydrocarbon exports.

The results of the statistical study shows a positive relationship between the examined variables, which clarifies that any flow of FDI to Algeria contributes to the promotion of exports of non- hydrocarbons and hydrocarbon exports at the samie time.

Key Words: Foreign Direct Investment, Non-hydrocarbon export, Hydrocarbon export, Simple Linear Regression.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	V
الشكر	VI
الملخص.....	VII
قائمة المحتويات.....	IX
قائمة الجداول.....	X
قائمة الأشكال البيانية.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
قائمة الاختصارات والرموز.....	XI
مقدمة عامة.....	(أ-ج)
الفصل الأول: الايطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات	1
تمهيد:	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	32
خلاصة الفصل الأول:.....	39
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشرفي ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	40
تمهيد:	41
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	42
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....	62
خلاصة الفصل الثاني:.....	83
الخاتمة العامة.....	85
قائمة المراجع والمصادر.....	90
الملاحق.....	97
الفهرس	103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة التسعينات(1990-2000)	46
2-2	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2013	48
3-2	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خارج قطاع المحروقات للفترة(2002-2014	51
4-2	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1990-2000	52
5-2	يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2001-2013	55
6-2	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2000-2013	56
7-2	المقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة نماذج الانحدار	59
8-2	يوضح تطور متغيرات المختارة في الدراسة للفترة 1900-2013	
9-2	مقارنة بين النماذج المقدرة الخطية والغير خطية للصادرات خارج المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر	62
10-2	مقارنة بين النماذج المقدرة الخطية والغير خطية للصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر	72

قائمة **الأشكال** البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	دورة حياة المنتوج	10
1-2	منحنى يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة 2001-2013	49
2-2	أعمدة بيانية لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2013	49
3 -2	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2000)	54
4 -2	تمثيل نقطي للصادرات خارج المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر	64
5 -2	تمثيل لمناطق القبول والرفض (Durbin Watson)	69
6-2	مقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة للصادرات خارج المحروقات	70
7 -2	تمثيل نقطي للصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر	74

8–2	تمثيل لمناطق القبول والرفض (Durbin Watson)	79
9–2	مقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة للصادرات المحروقات	80

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة بالأجنبية	الدلالة بالعربية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
Exphh	exportations hors hydrocarbures	الصادرات خارج المحروقات
Exph	exportations hydrocarbures	الصادرات المحروقات

المقدمة العامة

أ.تمهيد:

تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسية اقتصادية عرفت باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقد ارتبطت هذه السياسة بقيام المشرع الجزائري بإصدار العديد من قوانين الاستثمار أهمها قانون 93 الذي اعتمد سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باحتوائه مجموعة من الحوافز والضمانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التصديرية والامتيازات التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر لاندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي زاد من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فغالبا ما يكون مصحوبا بتدفق التكنولوجيا كما أنه يسهم في تنمية صادرات البلدان النامية إذ أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تعد المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها إما مباشرة عن طريق قيامها بتصدير منتجات فروعها (المؤسسات المختلطة) إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تكنولوجياتها بين المؤسسات المحلية ورفعها لمستوى الكفاءة الإنتاجية لهذه الأخيرة مما يجعلها أكثرا تنافسية على المستوى المحلي.

فظهرت أهمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للأزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات وذلك بتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات، فسبب التأخر في تحرير النظام الاقتصادي والتجاري للجزائر ضعف حركية الصادرات الناتج بدوره عن ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية وفعالية سياسة الجزائر في التجارة الخارجية.

ب.إشكالية البحث :

من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية العامة:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013؟

بناءا" على الإشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المحروقات وخارج قطاع المحروقات؟
- ✓ هل صحيح أن الاستثمارات الأجنبية مباشرة حققت النتائج المنتظرة منها من خلال زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- ✓ هل أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدهب لقطاع المحروقات وما أكثر ذلك على الصادرات المحروقات؟

ت . الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح مجموعة من الفرضيات أهمها:

- ✓ لا توجد علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات على عكس الصادرات المحروقات فلها علاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا تزال ضئيلة مما يوحي بأن إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشر موجه أساسا لسوق المحلي.
- ✓ معظم الاستثمار الأجنبية الوافدة للجزائر تذهب للقطاع المحروقات و كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات المحروقات بشكل إيجابي .

ث. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر انطلاقا مم تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي ولنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد (الجزائر) من مشاكل اقتصادية من جراء تدبدب أسعار النفط ويهدف هذا البحث الى تبيان دور ومدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ج. الهدف من الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، كما نهدف إلى عرض مساهمة الاستثمارات الأجنبية من خلال إمكانياتها المالية و المادية و التكنولوجية في تطوير قطاع الصادرات في الاقتصاديات المضيفة و بالأخص في الجزائر في خارج المحروقات سواء من خلال زيادة الإنتاج أو نقل التكنولوجيا أو نقل الخبرة.

ح .مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات أهمها :

- الموضوع يدخل ضمن التخصص ;

- موضوع متطلبات الوقت الراهن خاصة مايعيشه الاقتصاد الوطني من تبعية للمحروقات وتذبذبات أسعار النفط ;

- الرغبة في طرح هذا الموضوع خاصة لما تشهده أسواق النقط العالمية من انخفاضات وهذا يدعو للبحث عن مصادر بديلة عن قطاع المحروقات;

- محاولة البحث عن علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في تنمية الصادرات في الاقتصاديات المضيفة لها خاصة الدول النفطية ;

خ. حدود البحث

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطاريين زماني ومكاني فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت مابين 1990إلى 2013 كونها تزامنت مع قانون الاستثمار الجديد إضافة إلى أنها شملت على صدور عدة قوانين مشجعة على الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى أنها نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائري لترقية صادراتها خارج مجال المحروقات خاصة بعد أزمة النفط 1986، أما الإطار المكاني فإنها خصصت للجزائر وبالتركيز على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

د. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وهذا من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي استعمل المنهج التحليلي الذي يستند على دراسة حالة، وعن الأدوات المستخدمة في هذا البحث كانت عبارة عن جداول إحصائية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الجزائرية إضافة إلى استخدام برنامج Eviews8 المتخصص في الدراسات الإحصائية والقياسية.

د. مرجعية الدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مختلف الكتب و المراجع، المذكرات، المقالات....، التي لها علاقة بالموضع محل البحث، و هذا بالإضافة إلى التقارير الصادرة من الجهات الرسمية كبنك الجزائر، و الديوان الوطني للإحصاء، و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، بالإضافة للجهات الدولية كالبنك الدولي.

ذ.صعوبات البحث

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث، تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة وعدم الإفصاح عن الإحصائيات الحقيقية للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر سنويا في

القطاعات خارج المحروقات من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و كذلك نقص الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة في الاقتصاد الجزائري.

ر. هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية المطروحة في البحث، واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث ونتائج اختبار الفرضيات إضافة الى أهم التوصيات و الاقتراحات.

الفصل الأول: يتضمن الأدبيات النظرية للموضوع؛ حيث قسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: تم به عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، والعلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية بالأخص الصادرات، أما **المبحث الثاني:** تم فيه عرض جملة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة مقسمة إلى دراسات أجنبية وأخرى عربية.

الفصل الثاني: يتضمن الدراسة التطبيقية للموضوع؛ وقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول تم فيه عرض للأدوات والطريقة المستخدمة في الدراسة، وذلك من خلال الإشارة إلى مختلف التطورات التي عرفتها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة المحددة من 1990إلى 2013 وكذا إبراز النموذج المستخدم في الدراسة ومختلف الاختبارات الخاصة به، أما **المبحث الثاني** فقد تم فيه عرض لنتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

تمهيد:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان النامية و هو مؤشر الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في ظل متطلبات العولمة لما له دور هاما في تعزيز النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية، ولهذا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وبأنواعه شكلا من أشكال الولوج للأسواق الدول المضيفة وذلك بهدف ترقية وتنمية وتطوير الصناعة التصديرية والصادرات في الدول النامية لهذا تسعى الدول النامية بسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها و انخفاض معدلات الادخار والاستثمار الوطني ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه قصد توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية وهذا عن طريق آليات لتشجع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية.

ولهذا سوف يقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- ✓ **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية للموضوع وخلاله يتم التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك المفاهيم المرتبطة بالتصدير والصادرات والعلاقة بينهما حسب النظريات الاقتصادية.
- ✓ **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة، ويتضمن مجمل الدراسات السابقة التي تطرق إليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا تتشكل من دراسات أجنبية وأخرى عربية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية التي تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار،فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، و يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منها دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارهما شكلين من أشكال التدفقات المالية الخاصة، متوسطة الأجل و طويلة الأجل.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من التفريق بين نوعي الاستثمارات الأجنبية[1] :

1- الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة: تتمثل في استثمارات المحفظة المالية من خلال عمليات تداول السندات والأسهم في الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي للأفراد ولا الهيئات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعددت التعاريف المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات ونجد منها:

[1] مساني صورية، 2011-2012، ص39.

- المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية.
- يعرف على انه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[1].
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**)فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر" نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد أخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب أخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة"[2].
- يعرف **صندوق النقد الدولي IMF** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة"[3].

وهذا في حد ذاته يعتبر أمرا بالغ الأهمية، لأنه سيسمح لنا بتمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي الغير مباشر، و هو عبارة عن استثمار بالحافظة فهذا الأخير يخص التوظيفات التي تتم من خلال سندات أو أسهم المؤسسة تقع خارج محل إقامة المستثمرين الأجانب، ولا يترتب على هذه التوظيفات مشاركة المستثمرين في تسيير المؤسسة على الإطلاق، لذلك فهو يتميز بدرجة عالية من السيولة، فبذلك فإن الهدف المتوخي من وراء هذه العملية هو الحصول على إيراد مالي قصير أو متوسط الأجل.

[1] أميرة حسب الله محمد، 2004، ص19.
[2] محمد العيد، 2010-2011، ص2.
[3] Danis Tersen et Jean- Luc Bricout, 1996,p5.

- ويعرف **المحاسبون المختصون** في ميزان المدفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "كل مساهمة مؤسسة أجنبية في رأس مال مؤسسة محلية ،بشرط أن يكون البلد المستقبل تحصل على حصة معتبرة من ملكية هده المؤسسة،حيث نسبة المساهمة في ملكية المؤسسة تختلف من بلد لأخر"[1].

كما عرفه اقتصاديين:

- يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة قي إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[2] .

ومن التعريفات يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" هو تخصيص قدرا من رأس المال في مشروع معين في دولة مضيفة بهدف الربح بالنسبة للمستثمر أو من أجل الحصول على وسائل جديدة وتطوير المنتجات وتحقيق التمنية الاقتصادية للدول المضيفة "

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال أهمها:

1) الاستثمار المشترك:

هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشترك فيه طرفين أو أكثر بصفة دائمة ويتضمن عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه[3]، وهو من أكثر الأشكال

[1] عمر متيجي، 2007-2008،ص3.
[2] عبد السلام أبو قحف، 1989، ص 13.
[3] خالد راغب الخطيب ، 2012،ص217.

شيوعاً في الدول النامية حيث يشترك المستثمر المحلي والأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه ،وبتالي يشاركه في قرارات الإدارة[1].

2) الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي:

هو عبارة عن قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات .ويعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات[2] .

3) الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة)

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن اجراءت الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية و المدخلات التي تدخل في هذا المجال"[3]،حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بسكك الحديدية ، مما يجعل هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق ، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل (الجزائر).

4) مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار الأجنبي[4].

---

[1] أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق ذكره**، ص19.

[2] رائد عبد الخالق وآخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص151.

[3] عبد الكريم كاكي ، 2013،ص27.

[4] عبد السلام أبو قحف،2003،ص25.

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفقات رؤوس الأموال على شكل استثمارات أجنبية مباشرة بين الدول تخضع لعدد من العوامل ومحددات التي تؤثر على انسيابها لمناطق محددة، ويقصد بالمحددات أنها مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تأثر على فرص النجاح المشروع الاستثماري[1].

ويمكن إجمال أهم المحددات التي تؤثر على قرار الشركة الأجنبية بالاستثمار أو عدمه وبتالي زيادة التدفقات أو انحصارها في دول معينة فيما يلي:

1/ المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها متخدي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود البنية الأساسية، ووجود إطار تشريعي وتنظيمي، وكذلك وجود نظام قضائي، إلى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي ، ومن أهمها:

- ✓ الناتج الوطني الإجمالي ومستوى نموه المتحقق يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد ، بالاظافة إلى معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين[2].

كما أن السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة كالسياسات الاستثمارية،والتجارية، والسياسة الضريبية، سياسة الخوصصة ، والسياسة التمويلية[3] .

[1] خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص218.
[2] بيوض محمد العيد، **مرجع سبق ذكره** ،ص38.
[3] خالد راغب الخطيب، **نفس المرجع**، ص219.

و يعتبر الاستقرار من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر في جدب المستثمرين، حيث يعد هذا الاستقرار من أهم المؤثرات في القرار الاستثماري، فتكون أولى الخطوات للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود لمراقبة العملة وقوانين الاستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك، ومدى الانفتاح الاقتصادي وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية وغيرها من المؤشرات التي تشكل التصور الأوضح حول درجة الاستقرار الاقتصادي[1].

توفر الموارد: فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز المياه، المناخ). وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض)[2].

2/ المحددات القانونية

و تتمثل فيما يلي: [3]

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، و تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية و التي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأقلم و نزع الملكية و المصادرة و التجميد، و الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب و الاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح و الأصل الرأسمالي؛

و بالإضافة إلى الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، و درجة الكفاءة في التطبيق، و كيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، ص29.
[2] بيوض محمد العيد، **نفس المرجع السابق**، ص38.
[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **مرجع سبق ذكره**،ص 91.

استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية و للعقود، و الإسراف في التعقيدات الإدارية، و التباطؤ في إجراءات التقاضي.

إن وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، و ربما يعتبر أهم محدد، فهو يعطي الثقة و الأمان للمستثمر الأجنبي، ويؤثر إيجابيا على اتجاهاته نحو البلد المضيف لاستثمار وبتالي انجذاب رؤوس الأموال من الخارج اتجاه الاقتصاد المحلي[1] .

3/ المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على الاتجاه الاستثمارات و يأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات و البلد المستورد لها،و كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة كذلك فان النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني الأجنبي، و تتسم سياستها بالوضوح و احترام الحقوق، و الالتزام بنصوص الدستور و القانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله فيتلك الدولة[2].

[1] عبد الكريم كاكي ،2013،ص67.

[2] نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

الفرع الرابع: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام كبير نظرا لما تحمله هذه الظاهرة من أهمية في الاقتصاد الدولي فذهب العديد من الاقتصاديين كل حسب نظرته إلى محاولة تحليل ودراسة هذا النوع من الاستثمار فجاءت عدة أراء ونظريات لتفسير دوافع الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة ومن بين هاته النظريات: نظرية عدم كمال الأسواق ونظرية دورة حياة المنتج ونظرية الموقع ،ونظرية الحماية.

1. نظرية عدم كمال الأسواق

اقترحها الاقتصادي كندي هايمر HYMER عام 1960 من أجل شرح ظاهرة تعدد جنسيات الشركات، إذ يرجع هايمر السبب الرئيسي لتطور هذه الأخيرة إلى قدرتها على تحقيق مكاسب كبيرة في الأسواق الخارجية من خلال عدة مزايا تتمتع بها[1].

إن نظرية عدم كمال السوق تبنى على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ونقص السلع فيها،و تدني الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة الشركات المتعددة الجنسية[2]، أي أن توافر القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات (الموارد المالية، التكنولوجية، والمهارات الإدارية...الخ) مقارنة بالشركات الوطنية يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية،كما يفترض هدا النموذج النظرة الشمولية المجالات الاستثمار لأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات،وفي هدا الشأن يرى هود ونج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فهذا يعني انخفاض قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة (النواتج) وكذلك عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من الأسواق، وفي الأخير يمكن القول أن هروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة، في الأسواق الوطنية للدولة الأم واتجاهها للاستثمار في الدول النامية[3].

---

[1] خير فضيلة ، 2005/2004، ص74.

[2] عبد الكريم كاكي ،2013،ص77.

[3] محمد البشير مفتي ، 2004/ 2005،ص16.

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق[1] :

- ✓ افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن؛
- ✓ افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

2. نظرية دورة حياة المنتج

في سنة 1966 جاءت نظرية دورة حياة المنتج ل ريموند فرنون Raymond Vernon من خلال نموذج يطلق عليه وصف دورة الإنتاج، تقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور،و النمو، و النضوج، والانحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعرض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم[2].

إن دورة حياة سلعة تمر بأربعة مراحل رئيسية، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] فاروق سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص25.
[2] رفيق نزار ،2008/2007، ص12

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتوج

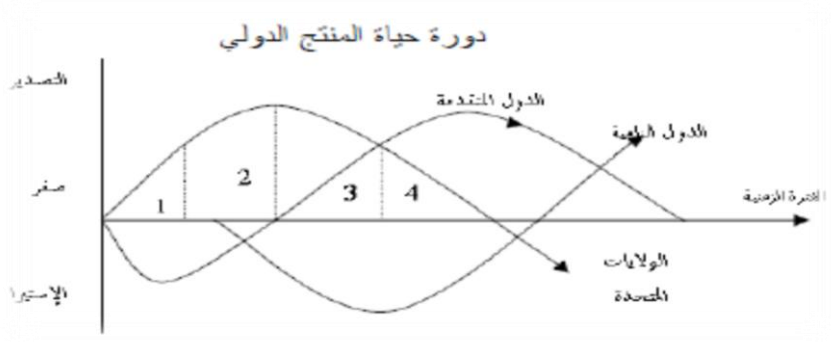

المصدر: أبو قحف عبد السلام ، 2004، ص 204.

بالنظر للشكل أعلاه نسجل أربعة مراحل رئيسية هي[1]:

المرحلة الأولى: يتم بدء إنتاج وتصدير المنتوج من طرف الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الابتكار، وترتفع صادرات الولايات المتحدة من هذا المنتوج إلى كل من الدول المتقدمة والنامية معا.

المرحلة الثانية: بدء الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج نفس منتوج هذا الأخير والعمل على منافستها من خلال التصدير للدول النامية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تحاول الدول النامية كذلك إنتاج نفس المنتوج وتصديره.

المرحلة الرابع: تصبح الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لنفس المنتوج من الدول الأخرى بسبب إنخفاض المزايا التنافسية للولايات الأمريكية في إنتاج ذلك المنتوج.

[1] أبو قحف عبد السلام ، 2004 ،ص 204.

3/ نظرية الموقع

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته[1].

تختص هذه النظرية باختيار الدول المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار فيها و التصدير منها، أو التصدير إليها فهي تركز على المحددات و العوامل الموقعية و البيئية المؤثرة على العرض و الطلب و قرارات الاستثمار و تشمل[2]:

- ✓ العوامل التسويقية والسوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء...الخ؛
- ✓ العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام و المواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، و التسهيلات الإنتاجية الأخرى...الخ؛
- ✓ الإجراءات الحمائية مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد...الخ؛
- ✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، نظام الضرائب و مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة؛
- ✓ الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال للخارج...الخ.

[1] رفيق نزاري، **مرجع سبق ذكره**،ص13.
[2] عبد المطلب عبد الحميد ، 2006، ص 42.

4/ نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة وقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

فتقوم نظرية الحماية على قيام الشركات المتعددة الجنسيات بحماية التقنيات التكنولوجية التي تستعملها في الإنتاج، حيث تبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق كما تقوم بحماية أبحاثها وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي، حتى لا تزول صفة الاحتكار عنها حيث أن الشركات المتعددة الجنسية لا تكشف عن تكنولوجيتها في الإنتاج إلا بعد خروج اكتشاف أكثر تطور من الأول، وهذا ما أعطاها صفة التفوق والانفراد وهي الصفة تجعلها تخترق وتسيطر على أسواق الدول المضيفة[1].

الفرع الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، ولكن في الفترة الحالية أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت الى التنافسية لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لدورها الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية[2].

وتكمن هاته أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة على مختلف متغيرات الاقتصادية ومنها:

1/ أثر على ميزان المدفوعات

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عم طريق عدة قنوات ، فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف ((الأثر المباشر أو المبدئي)). أما الثاني عن طريق التأثير على الميزات التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري ((الصادرات و الواردات)) مع دول العالم. والثالث هو

[1] كاكي عبد الكريم ، **مرجع سبق ذكره**، ص85.
[2] منصوري الزين ، 2013، ص388.

التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية ((الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم و شعار ونظام عمل الشركة الأم)) وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر على ميزان المدفوعات[1].

2/ أثر على التجارة الخارجية

كما يبرز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية للبلد المضيف، من خلال تأثيره على عملية التصدير والاستيراد وفي هذا الصدد تكون أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات و واردات البلد المضيف إما مباشرة أو غير مباشرة.

أولا: الآثار على صادرات البلد المضيف[2]:

- **الآثار المباشرة:**

1.إعادة التصدير: غالبا ما نجد هذه الحالة لدى شركات التركيب أو ما يطلق عليها أيضا فروع الورشة ، يتولى كل فرع من فروع الورشة من أجل تخفيض التكاليف بتصنيع جزء معين من المنتج، لتصدر بعد دلك إلى الفرع الذي يقوم بعملية التركيب وقد يعمل هذا الأخير بتصدير المنتج النهائي للبلد المنشأ أو إلى دول أخرى.

2.أثر غزو أسواق جديدة: يشكل الاستثمار المباشر وسيلة لاختراق أسواق واسعة مثل أوربا وأسيا ويمكن أن يتبع هذه العملية توسيع الصادرات انطلاقا من البلد المضيف نحو البلدان الأخرى من المنطقة.

- **الآثار غير المباشرة:**

إن الآثار غير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات تنطوي على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تقديم مزايا في تقنيات الإنتاج و الإدارة والكفاءة التسويقية،.. الخ، فالشركات المحلية قد تزيد صادراتها من خلال مراقبة سلوكيات تصدير وتحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية من خلال نقل ونشر التكنولوجيا، وإدارة المعرفة ومهارات تنظيم المشاريع[3]، وتظهر هذه الآثار من خلال :

---

[1] 2 أنورية عبد محمد،

[2] شهرزاد راوتي، 2002/2001، ص86.

[3] Weishi Gu , Titus O. Awokuse, and Yan Yuan, 2008,p9.

1. **المنافسة وتشجيع الصادرات المحلية:** قد يكون توطن فرع أجنبي على حساب مؤسسة محلية و على العكس من ذلك ، قد يؤدي اشتداد حدة المنافسة بين الطرفين إلى تحسين وضعية المنتج المحلي في الأسواق الخارجية فهذا إذن قد يكون إيجابا أو سلبيا.

2. **ديناميكية مزايا المقارنة:** يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور التخصص الدولي للبلدان المضيفة لاسيما عن طريق تعزيز مزايا المقارنة لها بفضل إسهام وانتشار المزايا المقارنة للفروع الشركات متعددة الجنسيات .

إذن فالشركات المتعددة الجنسيات لها دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية وهناك أسباب ودوافع لدى هده الشركات تعمل على نقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية،ونلاحظ قبولا متزايدا على الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية التي تتبنى إستراتيجية التوجه التصديري،وهناك المنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك،تتمثل في تقليل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح أسواق الدول النامية من دون نشاط الشركات ذات النشاط الدولي،وقيمها أيضا بتسويق المنتجات في السوق العالمية[1].

فضلا على ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في تعزيز الصادرات من البلدان المضيفة إذ أنه يشجع الصادرات من خلال تسهيل البلدان المضيف الوصول إلى العملاء في الأسواق العالمية والإقليمية.

ثانيا: الآثار على واردات البلد المضيف:

- **الآثار المباشرة:**

1. **أثر إحلال الواردات:** يمكن أن يحل إنتاج الفروع الأجنبية محل واردات الدول المضيفة.
2. **أثر الإحلال المالي:** في هذه الحالة يحل الاستثمار الأجنبي محل الاستثمار المحلي، وبالتالي يمكن أن يكون الأثر على تخفيض الواردات منعدما.

- **الآثار غير مباشرة:**

1. أثر تكلفة المنتجات نصف مصنعة: وهذا يوافق ارتفاع واردات قطع الغيار الصادرة من البلد المنشأ أو دول أخرى.

[1] دينا أحمد عمر ،2002،ص131-132.

2. الأثر الكلي للدخل. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع الدخل الوطني، وقد يقوم الأفراد الدين يتحصلون على هذا الفائض بإنفاقه على واردات جديدة.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية للبلد المضيف يتعلق بالدرجة الأولى بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فخلال سنوات 1950و1960 كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسعى أساسا إلى خدمة إحلال الواردات وبالتالي لا يخدم المبادلات ،ثم أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر منشأ للمبادلات بفضل تنشيطه لمبادلات البلد المضيف، حيث أصبحت الفروع الأجنبية تميل إلى الاستيراد والتصدير أكثر من الفروع المحلية[1].

3/ أثر على العمالة:

يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا يمكن أن نتساءل إن كانت الشركات المتعددة الجنسيات تقوم فعلا بتنمية كل من مستوى العمالة ومستوى الأجور.

بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية، في هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل[2].

4/ أثر على الاستثمار المحلي:

وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل(علاقة المضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح.ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدول المضيفة، بمعنى هل الاستثمار الأجنبي له أثر مثبط أم أثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟كما يطلق على ذلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدول المضيفة[3].

---

[1] شهرزاد راوتي، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

[2] سلمان حسين، 2004.

[3] بلال بوجمعة ،2013/2012،ص24.

فالنظرية الاقتصادية الكينزية ترى أن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني،عن طريق أثر المضاعف k . وهذا من المتوقع أن يساهم في ارتفاع معدل النمو.

إن هذا الطرح قد ينطبق هو الأخر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I=I_d+I_f$$

I: تشير إلى حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد محل الدراسة.

I_d : حجم الاستثمار المحلي.

I_f : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية، كما يمكن لجوء المستثمرين إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة،وبتالي فان جزءا من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الشركات الأجنبية، الأمر يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.

على هذا الأساس فان طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي تحدد العلاقة بين الأثر التكاملي والأثر الإحلالي لهذا النوع من الاستثمار والاستثمار المحلي.

المطلب الثاني: الإطار النظري لتصدير

يعد التصدير من أهم القضايا الرئيسية في البلدان النامية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تعرف منافسة شديدة بين الدول، وهو بمثابة قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول و أسواق عالمية ودولية أخرى في إطار التجارة الدولية.وتمثل التبادلات التجارية الدولية بشكل العام والصادرات بشكل خاص أهمية بالغة لمختلف الدول وذلك لدورها الكبير في ربط الاقتصاديات والمجتمعات، ومساعدتها على النمو والتطور من خلال نقل التكنولوجيا والمعرف والخبرات وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية وتصريف فائض إنتاجها وهو ما ينعكس إيجابا في مختلف مؤشرات التعاملات الخارجية منها الميزان التجاري، وميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية وغيرها.

الفرع الأول: مفهوم التصدير و أهميته

1/ مفهوم التصدير

إن نشاط التصدير وعنصر الصادرات عنصران يخدمان موضوع واحد وهو عملية التصدير، ويعتبر التصدير أحد الأساليب لاقتحام الأسواق الخارجية ويقصد به" قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، وخدمية ومعلوماتية،ومالية وثقافية،وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى،بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة، وتوسيع ونمو وانتشار، وتوفير فرص العمل،و التعرف على ثقافات البلدان الأخرى والحصول على تكنولوجيات جديدة وغيرها...الخ[1]

وفي هذا الصدد نجد مجموعة هامة من المفاهيم التي تناولت نشاط التصدير والصادرات، ومنها[2]:

- التعريف الأول: يعرف التصدير على انه" عملية البيع للسلع والخدمات للدول الأخرى".
- التعريف الثاني: التصدير هو " بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء".

[1] لعويطي نصيرة ، 2014/2013، ص47.
[2] بن يوسف حسينة ،2012/2011،ص23.

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت كمايلي:

- تعرف الصادرات على أنها:" مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف أن مداخيل رؤوس الأموال تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب"

ويمكن تقديم تعاريف للتصدير على مستويات التالية[1]:

- على مستوى المؤسسة: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي خلقته المؤسسة الى الأعوان الخارجية.
- على مستوى الوطنية: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي خلقته دولة الى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.
- على مستوى الدولي: هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الدولية والتحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة ما.

ومن التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل على الصادرات" على أنها مجمل السلع والخدمات التي تعبر الحدود الوطنية سواء برا أو جو أو بحر وذلك بهدف اختراق السوق الخارجية و الحصول على العملة الصعبة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للوطن".

2/ أهمية التصدير

للصادرات أهمية كبيرة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك بسبب دورها التوسعي في مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، كما أن أهمية الصادرات تأتي في اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية وهو ما يعكس على رصيد الدولة من العملة الصعبة المحركة لكل أنشطة في الاقتصاد الوطني[2].

لقد أصبح التصدير خيارا إستراتيجيا نحو النمو والتنمية لكون نمو الصادرات ينعكس بمعدل مضاعف على الناتج المحلي وعلى رفع مستوى معيشة المواطنين في الدولة[3]،وتتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجدب الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو كما فيما يلي[4]:

---

[1] ناصر الدين قريبي ، 2014/2013،ص83.

[2] خالد المحجوبي ،ع6،2006

[3] لعويطي نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[4] ناصر الدين قريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

✓ **خلق فرص عمل جديدة:**

يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول ، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان و هونكونغ وتايوان و اندونيسيا وماليزيا و تايلندا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح مابين 2إلى4% في سنة 1998.

✓ **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات :**

تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي و الاستقرار النقدي للعملية المحلية للبلد وأسعار الصرف ، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

✓ **جدب الاستثمار المحلي و الأجنبي :**

يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهدا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير ، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته ،فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جدب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة الصادرات الخدمتية والسلعية و تقوم بدورها بجدب استثمارات جديدة.

✓ **تحقيق معدلات نمو مطردة:** إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها.

الفرع الثاني: أشكال التصدير وأنواع الصادرات

1/ أشكال التصدير:

هناك شكلان من أشكال التصدير وهما:

- **التصدير المباشر:**

هنا يقوم المنتج نفسه بالتصدير إلى السوق الأجنبي دون الاستعانة بخدمات الوسطاء. وتتبع الشركات في تصدير منتجاتها مباشرة بإحدى الطرق التالية[1]:

أ. إنشاء قسم للتصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من الشركة استحداث قسم التصدير مستقل في الشركة وضمن هيكلها التنظيمي ليقوم بكافة مهام التصدير.

ب.إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: و هذا يعني استحداث فرع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق المستهدف. وهذا يسمح للشركة بتحقيق رقابة أفضل على نشاطاتها في السوق الخارجي.

ج. إرسال مندوبي بيع للخارج : و هو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

محاسن التصدير المباشر:

يستخدم التصدير المباشر في نطاق واسع لأنه يمثل بالنسبة إلى المشروع طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية والهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف[2].

- **التصدير الغير مباشر:**

يعتبر التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية ويقصد به " النشاط الذي يترتب عن قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج، سواء كل المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل"[1].

[1] جاسم محمد ، 2008، ص78.
[2] بهلول مقران ، 2011/2010،ص 8.

ووفق هذا الشكل من أشكال التصدير تلجأ المؤسسة لإنتاج المنتجات التي تتلاءم مع احتياجات السوق الأجنبي و يعتمد الوسطاء المحليين المتمثلين في :

- ✓ المصدر: حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة ومن بيعها للخارج لحسابه الخاص.
- ✓ وكالة التصدير المحلية: تعمل على البحث عن الأسواق الخارجية للسلع المحلية، والتفاوض مع المستوردين الأجانب مقابل عمولة معينة.
- ✓ المنظمة التعاونية: تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين.

2/ أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كمايلي[2] :

1- الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية مثل: القمح، السيارات،..... ، وتنتقل من المقيمين من دولة ما الى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

2- الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات،السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة،إيرادات استثمارية ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع.

3- الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومنها:

- ✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- ✓ مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود المقاولة من الباطن.
- ✓ إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

[1] لعويطي نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.
[2] براهيم بلقلة، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

4- الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

الفرع الثالث: دوافع التصدير

تهدف سياسة التوجه نحو التصدير الى التركيز بشكل مكثف على الأسواق الخارجية حيث نجد أن الصادرات بالنسبة للدول النامية تعد مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية.لذلك لابد من توفر حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات،ودلك بالتوجيه نحو التصدير وتنمية الصادرات[1].

لقد أشارت العديد من الدراسات السلوكية للتصدير إلى مجموعة من هذه القوى المحفزة التي تدفع الشركات سواء للبدء أو التوسع في نشاطات التسويقية الدولية، وعلى الرغم من اختلاف نتائج هذه الدراسات حول مدى فاعليتها نظرا لاختلاف عينة الدراسة والبيئة التي تمت بها تلك الدراسات، إلا بصفة عامة يمكن تقسيم هذه الدوافع حسب سلوك الاستجابة إلى عوامل ساحبة وعوامل دافعة[2].

أ/ العوامل الساحبة:

1- أهداف الربح والنمو: تعد دوافع الربح والنمو من أهم القوى التي تحفز الشركات للاهتمام بالتصدير، فالإدارة تنظر للمبيعات كمصدر محتمل لزيادة أرباحها فقلد أشارت الدراسات السلوكية للتصدير على أن الرغبة للربح قصير الأجل يعد ذا أهمية كبيرة للعديد من الشركات الصناعية وخاصة الصغيرة ومتوسطة الحجم.

2- تفوق التكنولوجي (سلعة مميزة): لقد أشارت عدة دراسات سلوكية في مجال التصدير إلى أن الشركة تمتلك تفوقا تكنولوجيا أو تتوفر لديها سلعة مميزة مقارنة بما يعرضه المنافسون في الأسواق الدولية.

3- توافر معلومات استثنائية عن السوق الأجنبية: إن المعلومات عن السوق حافز للشركة للعمل بمجال السوق، وتتضمن هاته المعلومات المعرفة بخصائص العملاء الأجانب، وأحوال السوق الخارجية بطريقة لا تتوفر بشكل كبير لدى الشركات الأخرى.

[1] بن يوسف حسينة ، 2012/2011، ص 24.
[2] هاني حامد الضمور ، ط5، 2010، ص52.

4- اتجاهات المديرين: تلعب اتجاهات المديرين وتوقعاتهم دورا حاسما في تحديد النشاط التصديري، فقد دلت الدراسات السلوكية للتصدير على وجود علاقة مميزة بين الخصائص الفردية (العمر، التعليم،....) لمتخذي القرارات بالشركة وبين العمل بالأسواق الدولية

5- الجدوى الاقتصادية : إذا توفرت الجدوى الاقتصادية في الإنتاج و الإعلان أو أية نشاطات أخرى، فإن اتساع نطاق السوق عن طريق التصدير قد يؤدي إلى تخفيض وحدة تكاليف للوحدات المنتجة.

6- المزايا التسويقية : تميز المعرفة والتخصص التسويقي بين الشركة المصدرة ومنافسيها فتوفر قوة بيعيه ذات مهارات عالية وبنية تسويقية كفؤة ، ونظام خدمة فنية عالية قد تعمل كحوافز للتصدير.

7- وكلاء أو دوافع التغيير: تلعب الدوائر الحكومية و الاتحادات التجارية والصناعية والبنوك وغرف الصناعة والتجارة ومؤسسات أخرى دورا رئيسيا في تنشيط أعمال التصدير، وتشتمل الإعفاءات الضريبية ومنح وضمانات القروض لأعمال التصدير و معلومات عن السوق الخارجية[1].

ب- العوامل الدافعة:

1- أوامر الطلب الخارجية: لقد أشارت العديد من الدراسات السلوكية للتصدير على أنها في العديد من الدول، يبدأ العديد من المصدرين العمل بالأسواق الخارجية بناء على أوامر طلب يتقونها من هذه الأسواق،

2- زيادة القدرة في الموارد: إن زيادة القدرة في الموارد البشرية والمادية غير المستغلة قد يدفع الشركة للبدء في التصدير.

3- القرب من الأسواق الدولية: إن القرب من العملاء والموانئ و القرب النفسي للأسواق الدولية قد تلعب دورا مهما في النشاطات التصديرية للشركة فالشركة القريبة مواقعها للأسواق الخارجية قد لا ترى بان نشاطاتها في هذه الأسواق تختلف عن ما تعمله في أسواقها المحلية وقد ترى على انه امتداد لنشاطاتها المحلية .

4- تنويع المخاطر: في العديد من الحالات من المحتمل أن تواجه الشركات المصدرة مخاطر سوقية أقل من الشركات غير المصدرة ، وذلك بسبب ما لديها من أسواق متنوعة،و من ثم فإن البيع بأسواق متعددة قد يقلل من المخاطر المرتبطة بتدهور أرباح في أي سوق.

[1] هاني حامد الضمور، **مرجع سبق ذكره**،ص53 .

5- صغر حجم السوق المحلي: قد تندفع الشركات نحو التصدير بسبب السوق المحلية فالسوق المحلية لبعض الشركات قد لا يكون قادرا على تحقيق الجدوى الاقتصادية بصورة كفؤة، وهذه الشركات بصورة آلية تجعل عملية التصدير جزءا من استراتيجياتها السوقية للتوسع.

الفرع الرابع: نظريات التصدير

وقد اقترح الاقتصاديون عدة نظريات لتفسير التجارة الدولية، وبما أن التصدير يعتبر شكلا من أشكال عمليات التجارة الخارجية، فمن أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بدأ بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي:

1/التصدير في إطار النظرية التجارية

لقد حظي التصدير باهتمام كبير في إطار النظرية التجارية التي سادت في أوربا في القرن السابع عشر، حيث يرجع هذا الاهتمام لسببين رئيسين هما[1]:

- ✓ التصدير هو مصدر مهم في تحصيل الثروة.
- ✓ زيادة الصادرات على حساب الواردات ستؤدي إلى تحقيق فائض تجاري أين يسمح بتدفق المعادن النفيسة التي اعتبرت آنذاك كمقياس لثروة.

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و رأوا أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ولا بد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية[2].

[1] عبد الرزاق مدوري ، 2012/2001 ،ص99.

[2] عبد الحميد حشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

2/ التصدير في إطار النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال فبالنسبة لديهم ثروة الأمة تقاس بما لديها من الذهب والفضة، ولا تقاس بما تملكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، و على هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين وانتقدوا أرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[1]، فحسب نظرية حرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية. وحسب أدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها بين الدول الأخرى[2].

بينما يرى ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية و تتلخص على انه إذا سادت حرية التجارة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وذهب تحليل ريكاردو إلى ابعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فان كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة اكبر أو ذات مساوئ نسبية اقل.

ولقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون استيوارت ميل 1848في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها.

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء هكشر وأولين بفرضيات أكثر توسعا ، حيث حاولت هذه النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية فالبنسبة « تعادل أسعار عناصر الإنتاج» والثانية «وفرة عناصر الإنتاج» عن طريق نظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب وبدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و إستراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.

[1] بلال بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص57.
[2] حشمة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**،ص52.

تناول مفكرو الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من الاستخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتداب رؤوس الأموال الخارجية لاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ومن خلال ما تم عرضه عن الفكر الكلاسيكي فيما يتعلق بنظرتهم للتجارة الخارجية و خاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لتخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[1].

3/ التصدير في إطار النظرية الحديثة

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية ولكن مند سبعينات القرن الماضي بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، واحتل التصدير الحيز الأكبر لدى المفكرين الاقتصاديين في هذه المرحلة ومن بين أهم النظريات التي تطرقت إلى أهمية الصادرات في التبادلات الدولية نذكر منها:

3-1/ نظرية الفجوة التكنولوجية

قام بوسنير "Posner "بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس ما لاحظه من أن المؤسسة التي تنتج سبعة جديدة يمكنها الاستفادة من احتكار تصدير هذه السلعة إلى أن تنافسها مؤسسات أخرى تنتج سلع مماثلة لها، وقد لاحظ أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي الى وجود تناقض مع نظرية " هيكشر و أولين"، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سع ذلك القطاع[2].

[1] عمر محمود أبو عبيد، 2013 ، المجلد 15 ، العدد1، ص352.
[2] شيخ عتيق، مرجع سبق ذكره، ص93.

3-2/ نظرية تشابه الأدواق

يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية ، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية. هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

3-3/ نظرية اقتصاديات الحجم

تحاول هذه النظرية تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل إدخالا صريحا, يتحقق من خلال إسقاط الفرض الكلاسيكي القائل أن الظروف الإنتاجية تخضع في تحليلها لقانون الغلة آو النفقة الثابتة و إحلال محلها قانون الغلة المتناقصة و الذي يحدث أثره كلما زادت كمية احد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الأخر، بصرف النظر عن طبيعة العنصرين.

في ضوء هذا التحليل, فانه يمكن النظر إلى مزايا الإنتاج الكبير و التي تعرف أيضا بوافرات الإنتاج على أنها تشكل احد المصادر المكسبة لاختلاف النفقات النسبية و بالتالي قيام التجارة الخارجية.

فهذه النظرية, تعتبر توفر سوق داخلي ضخم, شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج[1].

[1] بن يوسف حسينة ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

اهتم العديد من الاقتصاديين بالعلاقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية، وقد صرح السيد "ريناتو روجيريو" المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر بجانب التجارة يمثلان المحركان الأساسيان للعولمة الاقتصادية،وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية تقسيم العمل دوليا،ويحفز حركة عوامل الإنتاج دوليا،ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة العالمية للتجارة الآلية الأكثر فعالية لنقل التكنولوجيات ورأس المال المنتج في العالم[1].

كما كان هناك نقاش طويل في الأوساط الاقتصادية النظرية والتجريبية على كيفية استجابة صادرات البلد المضيف الى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وهناك مسألة حاسمة في هذا النقاش هو ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحفيز أداء الصادرات في البلدان المستقبلة لهاته الاستثمارات، وقد غدى هذا الخلاف بين الاقتصاديين في النظرية الاقتصادية ، حيث يرى بعض الكتاب أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات لها تأثير معنوي أو سلبي[2].

وجدت دراسات متعددة غطت فئات واسعة من الصناعات الارتباط الموجب المرتفع بين إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وإجمالي صادرات البلدان المضيفة وقد وجدت الدراسات عموما، أن الشركات الأجنبية تميل إلى تصدير حصة أكبر من إنتاجها مما تفعله نظيراتها من الشركات المحلية وأنها يمكن أن تنشر هذه النزعة لدى الشركات الأخيرة، وهذا ما أثبته الدليل التجريبي عن جنوب شرق أسيا و أمريكا اللاتينية. وظهر الترابط القوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات وعموما فإن العلاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفة[3].

كما أوضح chen وآخرون في دراستهم عام 1995 عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت 0.3% عام 1984 إلى أكثر من 5% عام 1988،و يقترب من 17% عام 1991،و20% عام 1992 ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، ومن أهمها إتباع إستراتجية التصنيع من أجل التصدير،واستفاد الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات،إذ كل واحد مليون من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 490 ألف جنيه خلال 1978- 2000 .

[1] عمر متيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] Weishi GU and Titus O.AWOKUSE, Yan Yuan,

[3] عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

أما بخوص الواردات فقد توصلت نفس الدراسة إلى عدم معنوية التأثير خلال فترة 1978-1986 بخلاف فترة 1987-2000 التي بينت وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات، حيث كانت العلاقة معنويا إحصائيا.مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال تلك الفترة ساهمت في تخفيض الواردات[1].

إذن يلعب الاستثمار دورا مهما في تسريع وتيرة التصدير وهذا من خلال[2]:

– **ندرة الموارد**: في ضوء ندرة الموارد الرأسمالية وبسبب عدم كفاية صياغة رأس المال في البلاد تتأثر سلبا الصادرات وهذا طريق هو حاجة ملحة لرؤوس الأموال الأجنبية لدعم المشاريع الاستثمارية.

– **الفجوة التكنولوجية**: هناك فجوة كبيرة في المعرفة التكنولوجية في البلدان المتخلفة ويؤدي الى صادرات غير منتجة، فهناك حاجة ماسة لرأس المال الأجنبي لتحديث التكنولوجيا الإنتاج التقليدي و لتحقيق القدرة التنافسية الدولية.

– **بناء البنية التحتية**: التوسع في التصدير يعتمد على مرافق البنية التحيتة التي تتطلب رؤوس الأموال الأجنبية ، فالاستثمارات الضخمة يمكن أن توفر الدعم اللازم لبناء هذه مرافق البنية التحتية في البلاد إلى حد كبير.

– **حصة السوق**: المشكلة الرئيسية التي تواجه التصدير في البلدان النامية هو حجم السوق للمنتج، فالمستثمر الأجنبي ليس فقط توفير رأس المال والتكنولوجيا ولكن أيضا إعطاء سوقا كبيرة للمنتج المر الذي يؤدي إلى تسريع التصدير.

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي مكمل للتجارة الدولية باعتبار الشركات المتعددة الجنسيات تمثل من أبرز المتعاملين في التجارة الدولية.

[1] **مرجع سابق**، ص112.
[2]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك دراسات واسعة النطاق حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، وقد أظهرت الدراسات النظرية أن العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار هي ذات تأثير متباين في بعض الأحيان العلاقة تكاملية وقد تكون ايجابية وفي أحيان أخرى العلاقة سلبية ، وان درجة التكامل بين التجارة والاستثمار تبقى مسألة تجريبية. إن طبيعة العلاقة تعتمد إلى حد كبير على طبيعة الاقتصاد و إنها تختلف من بلد إلى أخر.

تميزت هاته الدراسات بالتنوع في طبيعتها ومناهجها المستخدمة ،فيما يلي نتطرق لنماذج من هذه الدراسات وذلك بغرض الوقوف على ما تم التوصل إليه من نتائج.

المطلب الأول: دراسات اللغة العربية

الفرع الأول: دراسة حمدان عامر علي الجانفي[1]

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين إنتاجية القطاعات (الصناعي، الزراعي، السمكي، الخدمي) في الاقتصاد اليمني،وصادرات هذه القطاعات وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية من عام 1992 الى عام 2005، اعتمدت الدارسة على منهجية جرانجر للسببية Granger Causality metodology وللفحص العلاقة تم عمل اختبار العلاقة السببية للقطاعات اعتمادا على متجه الانحدار الذاتي VAR .

توصلت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي وعلاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وعلاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية في القطاع الزراعي ، أما القطاع السمكي فقد تبين وجود علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاجية، أما القطاع الخدمي فلم يتبن وجود أي علاقة سببية، كما تم أيضا عمل تقدير النموذج الجمعي أي دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لمتغيرات الدراسة، باستخدام المربعات الصغرى المقسمة General Least Square GLS ،

[1] حمدان عامر علي الجانفي ، 2007.

فأظهرت النتائج بناء على اختبار Wald Test أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي والصادرات وتبين أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنتاجية باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: دراسة حشمة عبد الحميد[1]

تهدف هده الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وحاول الباحث أن يبرز دور تحرير التجارة الخارجية وصادرات خصوصا على الاقتصاد الوطني ، ولتبين هدا حاول طرح الإشكالية التالية : **كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟** وللإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي والاستدلالي في إبراز أثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق اختبار مدى تأثير محددات التجارة كمتغير مستقل والصادرات خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع.

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى أن سعر الصرف يساهم في ترقية التجارة كأداة لتحرير التجارة عن طريق جعل المنتجات أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبتالي زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات عن طريق خلق الثروة و القيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية ويقوم بتوفير الخبرة والتكنولوجيا والمنافسة اللازمة لزيادة الإنتاج وتطوير التصدير.

الفرع الثالث: دراسة صباح نوري عباس[2]

تهدف هده الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر خلال الفترة الممتدة مابين 1990-2010 وتحديد طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم على الصادرات في مصر.

كما تطرق في الجانب النظري إلى اتجاهات نمو كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ككل بما فيها الصادرات و بالاظافة إلى استخدام نماذج قياسية لإثبات فرضية البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى بـSPSS.

[1] حشمة عبد الحميد ، 2012-2013.

[2] صباح نوري عباس ، 2013، ص97-112.

توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من السلع والخدمات.

الفرع الرابع: دراسة دينا أحمد عمر[1]

تهدف الدراسة إلى محاولة قياس العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولاسيما الصادرات في عدد من الدول العربية،تعتمد الدراسة على فرضية مفادها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتأثر بالصادرات التي تعتمد أساسا الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى (الناتج القومي الإجمالي والصادرات والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار)، ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليل الوصفي والكمي وفق المنهج التجريبي للمدة 1980 – 2003 لثمتني دول عربية مختارة (الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والبحرين ، والكويت ، والعربية السعودية ، وعمان) وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.SL.S).

تشير النتائج الدراسة إلى أن حجم السوق ومعدل الصادرات له تأثيرا معنويا في أغلب الدول العربية عينة البحث على الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الدول النفطية.

– نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي غير معنوية التأثير في أغلب الدول العربية.

– نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي له تأثير معنوي وإيجابي في أغلب الدول العربية.

– نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي له ذو تأثير معنوي سلبي في أغلب الدول العربية.

[1]. دينا أحمد عمر ،2002.

الفرع الخامس: دراسة بلال بوجمعة[1]

تهدف هاته الدراسة إلى تبين مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير نفطية وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في : **ما مدى مساهمة نجاعة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو المستهدف و تنمية الصادرات غير نفطية؟ اللتان تتضمنها الإستراتجية الإنمائية بالجزائر؟**

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة(1986-2011) وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة وكما تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

إن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هاته الدراسة وهذا باستخدام أسلوب الانحدار:

– الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يؤثران في النمو الاقتصادي فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي.

– الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات غير نفطية فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير نفطية.

المطلب الثاني: الدراسات بالأجنبية

الفرع الأول : دراسة Mikhaïl Gorokhov [2]

الهدف من هاته الدراسة هو دراسة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الأداء التجاري الدولي للصين، من خلال طرح الإشكالية، إلى أي مدى كان الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير على نمو الصادرات ؟ وللإجابة على الإشكالية تم التطرق أولا إلى استعراض نظرية سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وما لديهم من تأثير على أداء صادرات الصينية ، كما اقترح

[1] بلال بوجمعة ، 2013/2012.

[2] Mikhail Gorokhov , August 2011.

فرضيتين والتركيز على فترات زمنية مختلفة. ثم تم بناء نموذج اقتصادي قياسي لتحليل أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصادرات باستخدام أساليب تقدير لوحة البيانات ل29 مقاطعة صينية خلال الفترة الزمنية 1986-2009.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أشارت إلى أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، ومع ذلك فإنها تختلف باختلاف الفترة الزمنية المختارة.

الفرع الثاني: دراسة[1] Yan Yuan, Titus O.AWOKUSE, Weishi GU

تبحث هاته الدراسة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الأداء التصديري في الصين من خلال التحقق في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء التصدير باستخدام قطاعات التصنيع مصنفة من عام 1995 الى عام 2005.

أشارت النتائج التجريبية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصين لها أثار ذات دلالة إحصائية وايجابية على صادرتها ويجعلها تظهر الاختلافات في مختلف القطاعات .

الفرع الثالث: دراسة [2] Kamal si Mohammed and Abderrerzzak Benhabibe and Mohammed Lazrag and Sidahmed Zengaui

الهدف من هاته الدراسة تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري من خلال التحليل التجريبي من خلال تطبيق حدود اختبار ARDLو ECM- ARDL لإظهار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على الناتج المحلي الغير نفطي و الصادرات غير نفطية والصناعة والعمل على المدى الطويل .

من خلال تقدير نموذج ARDL تشير النتائج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي ليست كافية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينت النتائج الدراسة من خلال اختبار ARDLو ECM- ARDL أن الاستثمارات الأجنبية غير فعالة، وليست لها تأثير على الصادرات الغير نفطية والصناعة على المدى القصير و على المدى الطويل.

[1] Weishi Gu , Titus O. Awokuse, and Yan Yuan, July 2008.
[2] Kamal si Mohammed and Abderrerzzak Benhabibe and Mohammed Lazrag and Sidahmed Zengaui, June 2015,p1470-1480.

الفرع الرابع: دراسة Kolawole Olayiwola and Henry Okodua[1]

تبحث الدراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء الصادرات الغير نفطية في نيجريا في إطار فرضية النمو الذي تقوده الصادرات (ELG) ومن أجل التحقق من مدى صحة الفرضية أجري تحليل السببية للتحقق من التفاعل الديناميكي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي.

بينت نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها من تحليل السببية أن تحليل السببية أحادي الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر للصادرات غير نفطية.

الفرع الخامس: دراسة Zafar Ahmad Sultan[2]

تهدف هذه الدراسة البحث في طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال الفترة 1980-2010 ، وذلك باستخدام اختبار جوها نسن طريقة التكامل المشترك فوجدت الدراسة علاقة توازن طويل المدى مستقرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات، كما وجدت نتائج اختبار جرا نجر للسببية وهذا بناء على نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) إن السببية تمتد من التصدير للاستثمار الأجنبي المباشر وليس من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اتجاه التصدير في المدى القصير.

الفرع السادس: دراسة Muhammad Ayaz, Muhammad Umair Yousuf, Muhammad Asghar[3]

تبحث هده الدراسة العلاقة على المدى القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو في باكستان عن طريق استخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية من 1975 إلى 2011 ، في الدراسة القياسية تم تطبيق اختبار ديكي فولر ADF للتحقق من السكون للبيانات.

[1] Kolawole Olayiwola and Henry Okodua,p1479-1496,2013 .
[2] Zafar Ahmed Sultan, 2013.
[3] Muhammad Ayaz, Muhammad Umair Yousuf, Muhammad Asghar, 2013 (July), p192-202.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على المدى القصير والطويل، في حين أن الإنتاج له تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل ولكن إحصائيا ليس لها تأثير كبير على المدى القصير ، كما وجدت الدراسة أن كل المتغيرات غير ثابتة على المستوى ماعدا الاستثمار الأجنبي المباشر ثابت الاتجاه في المستوى.

أشارت الدراسة على أنه ينبغي على الحكومة الباكستانية أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تسهم بشكل رئيسي مباشرة في الصادرات (مثل صناعة النسيج) أو غير مباشرة (مثل توليد الطاقة) لجعل الصادرات قادرة على المنافسة في السوق الدولية.

المطلب الثالث: مساهمة الدراسة (ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة)

تعتبر الدراسات السابقة وما تطرق له الباحثين السابقين نقطة انطلاق لأي دراسة فمن خلالها يحاول أي باحث معرفة أهم الإيجابيات و السليبات التي توصلت لها الدراسات السابقة، و أهم النتائج المحصل عليها فعليها يبني دراسته .

من خلال مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية وجدنا بعض الاختلافات وبعض التشابهات التي يمكن أن تكون إتماما لدراستنا فوجدنا أن معظمها تناول دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في البلدان المضيفة هذا ما يتوافق مع دراستنا وهذه الدراسات اقتصرت على إقتصايات تعتمد على قطاع النفط وهذا ما يتوافق مع دراستنا الحالية بالاظافة إلى معالجة اقتصاديات غير نفطية، وكما أنه تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب كونها اختصت بالاقتصاد الجزائري وكما أنها ركزت على الصادرات خارج المحروقات فلم يتطرق باحثون سابقون لهاته الدراسة فستحاول هده الدراسة الإجابة على إشكالية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليها كما أنها سوف تناقش كذلك أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المحروقات وذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد بشبه كلي على صادرات المحروقات ومقارنة هذا الأثر على كلا الصادرات بنوعيها المحروقات وخارج المحروقات، وفترة الدراسة كانت كبيرة نوعا ما 1990-2013 وشملت هده الفترة عدة إصلاحات وقوانين ابتدأ من التحول و انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق والانفتاح التجاري والتحرير التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم المفاهيم النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير والصادرات،كما تمت الإشارة في هذا الفصل إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وهذا بالتركيز على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، كما تم عرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

من خلال الدراسات النظرية يتبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في تعزيز الصادرات من البلدان المضيفة إذ أنه يشجع الصادرات من خلال تسهيل البلدان المضيف الوصول إلى العملاء في الأسواق العالمية والإقليمية.

سنحاول إثبات مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على صادرات البلدان المضيفة وذلك من خلال الفصل الثاني في الدراسة التطبيقية وهذا بالتطبيق على حالة الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

تمثل الصادرات غير نفطية دورا هاما في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج خاصة بعد أزمة 1986 وانخفاض أسعار البترول وما شكله اللإستقرار في صادرات الجزائرية، فأصبحت الصادرات الغير نفطية تساهم في النمو الاقتصادي من خلال التجنب لتقلبات في قيمة الصادرات الإجمالية، ولهذا تعتبر عملية تنمية وترقية الصادرات الغير نفطية من المسائل الهامة المتبناة من طرف الدولة الجزائرية في ظل إصلاحاتها الاقتصادية لذلك اتخذت عدة إجراءات لترقية قطاع التصدير خارج المحروقات وهذا بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لترقية وتطوير الصادرات غير النفطية وهذا لتخفيض الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وتأثيرات تقلبات إيرادات النفط في الصادرات.

سيتم التطرق في هذا الفصل لمناقشة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة المختارة والمتمثلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات وصادرات المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تحليل لتطورات متغيرات الدراسة وذلك خلال فترة الدراسة المحددة من 1990 إلى غاية 2013، لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- ✓ **المبحث الأول:** من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الطريقة والأدوات، حيث سيتم عرض مختلف الطرق و الأدوات إضافة إلى اختيار مجتمع الدراسة مع عرض تطور المتغيرات الدراسية خلال الفترة المدروسة للموضوع.
- ✓ **المبحث الثاني:** نتائج الدراسة ومناقشتها، حيث سيتم عرض النتائج المحصل عليها و مناقشتها قصد الخروج بنتائج لإشكالية الموضوع.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سوف يتم الإشارة في هذا المبحث إلى تطور متغيرات الدراسة، وذلك من خلال تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، بالإضافة لطرق الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل مع الإشارة للنموذج المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول:الطريقة المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، بالإضافة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة 1990-2013 مع الإشارة إلى مصادر البيانات.

الفرع الأول: اختيار العينة ومجتمع الدراسة:

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في ترقية الصادرات خارج المحروقات، والرغبة في معرفة مدى فعالية الأدوات المستخدمة في تبين مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات، تم اختيار دولة الجزائر باعتبارها دول نامية ريعية معتمدة بشكل كبير في اقتصادها على قطاع المحروقات لذا فوجب ترقية القطاع خارج المحروقات خاصة في مجال التصدير.

حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من عدة مصادر تمثلت في دراسات سابقة مذكرات بالاظافة لمصادر رئيسية تمثلت في تقارير بنك الجزائر، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والبنك الدولي والوكالة العربية لضمان الاستثمار.

الفرع الثاني: تطور متغيرات الدراسة

تبنت الجزائر منذ 1986 سياسة اقتصادية عرفت باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي بداية مع أزمة النفط بدأت الجزائر تتوجه نحو تنويع الصادرات بغية تفادي الانخفاض في الايرادت من العملة الصعبة، وقد ارتبطت هذه السياسة بقيام المشرع الجزائري بإصدار العديد من قوانين الاستثمار أهمها قانون 93* الذي اعتمد سياسة الباب المفتوح أمام المستثمر الأجنبي المباشر باحتوائه مجموعة من الحوافز والضمانات لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو

الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التصديرية والامتيازات التي يوفرها لاندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي زاد من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1/ تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990– 2013

لقد اتبعت الجزائر منذ 1986 نهجا تصحيحيا شاملا، تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي تهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة، محاولة بهذا استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن متابعة تطوره خلال الفترات الزمنية لدراسة على النحو الأتي[73]:

1–1/ تطور التشريعي والقانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أهم ما ميز هذه الفترة أن الدولة الجزائرية عالجت مسألة الاستثمارات الأجنبية عن طريق مجموعة من القوانين التي تعاقبت تتلاءم مع طبيعة الفترة المدروسة، ويكمن الإطار القانوني في سلسلة من التشريعات أهمها تلك التي تتعلق بترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتهدف هاته القوانين في مجملها إلى ترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1–1–1/ قوانين فترة التسعينات:

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونين أولهما في سنة 1990 متعلق بالنقد والقرض والثاني سنة 1993 متعلق بجدب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الدولة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أولا: قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض:

تم إصدار قانون 10/90 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث نصت المادة 183 على أنه " يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أي نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني" كما قام بإلغاء قانوني 13/82 و 13/83 اللذان حددا نسبة

[73] مصطفى بودرامة ، 2009،ص182.

قانون الاستثمار لسنة 1993: أصدر هذا الأخير بموجب المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 هـ الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 1993 * المتعلق بترقية الاستثمار

الشراكة (49%، 51%) ومنه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال وإضافة إلى ذلك رد اعتبار إلى البنوك المركزية وذلك بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام والخاص دون تميز[74].

وتتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد والقرض مايلي:

- ✓ حرية الاستثمار غير أن هذا القانون حدد قطاعات حكر للدولة والهيئات التابعة لها وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأسمال الخاص؛
- ✓ تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر ؛
- ✓ حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر بتأشير عليها بعد 60 يوما ؛
- ✓ تبسيط عملية قبول الاستثمار، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا .

ولضمان إستثمارت أجنبية جيدة قام المشرع في المادة184 من القانون رقم 90/10 في 1990/04/14 بتحديد رؤوس الأموال والإيرادات والفوائد وعلاقات تمويلية وضمانات تخص العلاقات الدولية فمجلس النقد والقرض مسؤول عن تنظيمها وبذلك يكون للنشاطات والاستثمارات الأجنبية أثر إيجابي على اقتصاد الوطن(خلق مناصب الشغل، تكوين الإطارات) وتحول إلى نشاطات ينتج عنها ربح من العملة الصعبة أين بكون التوازن في سوق المبادلات وحتى لاتكون الاستثمارات الأجنبية واجهة وطريقة لترخيص اليد العاملة[75].

[74] سحنون فاروق ، 2010/2009،ص47.
[75] نفيسة ناصري،2011/2010،ص 138.

ثانيا/ قانون الاستثمار 1993

قانون الاستثمارات 1993 أصدر هذا الأخير بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 هـ الموافق لـ 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي يعتبر أكثر انفتاحا وتشجيعا للاستثمار الأجنبي بالمقارنة بالقوانين التي سبقته ، فلأول مرة تم إنشاء جهاز يسهر على متابعة الاستثمارات والواجبات التي تخص المستثمر ومراقبتها وهو الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات" APSI"[76]،ولقد تتابعت صدور القوانين والمراسم والتشريعات بعد 1993 المهيأة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

1-1-2/ قوانين الممتدة في فترة 2000

أولا: الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار

بعدما تبين العجز في المرسوم التشريعي رقم 93-12 عن تحريك عجلة الاستثمار، تم إصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، و أهم ما جاء في هذا الأمر:

1- تم إلغاء كل الأحكام السابقة المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 و المخالفة لهذا الأمر 01-03 ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات و من أحكام التي تم إلغائها[77]:

- الامتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي؛
- تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 39-12.

2- وقد تبنى الأمر 01-03 مفهوم جديد للاستثمار من خلال ما يلي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

3- مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة[78].

---

[76] عمر متيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

[77] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المادة 35.

4- مبدأ عدم التميز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار[79].

5- يحدد الأمر 01-03 الاستثمارات المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز والرخصة.

6- زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة، وزيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية، وتقسيم نظام منح الحوافز والامتيازات إلى نظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي.

7- بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، وهو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار[80].

8- تم إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI لدى رئيس الحكومة، كبديل للوكالة الوطنية لترقية ومتابعة و ودعم الاستثمارAPSSI و تكون تحت وصاية وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات، ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها[81].

9- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب[82].

---

[78] المادة 05 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20.

[79] المادة 14 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20.

[80] المادة 18 و 19 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20.

[81] المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20.

[82] المادة 28 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20.

1-2/ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات: 1990- 2000

الجدول رقم (2-1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة التسعينات(1990-2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	40	80	30	0	0	0	270	260	606.6	291.7	438

المصدر: تم إعداده بناءا على إحصائيات البنك الدولي.

يبين الجدول رقم (2-1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر شهد تدبدبات أي نوع من الارتفاع ثم الانخفاض في كل سنة، حيث نجد أن في بداية التسعينيات وخاصة مع دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق و مع إصدار قانون النقد والعرض 10/90 انخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية وذلك يعود لعدم وجود أي حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة تعتبر فترة التسعينيات هي بداية الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، وفي سنوات 93و94 و95 فالاستثمارات الأجنبية شبه معدومة وما ميز هاته الفترة ظهور أزمة المديونية اشتداد تأزم الوضع الأمني بالاظافة عدم فعالية النظام الاقتصادي القائم وبتالي كان لابد من وضع إصلاحات اقتصادية، بعد 1995 والتي تميزت بتركيز الجهود لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتجسدت في إصلاحات اقتصادية وقوانين مشجعة للاستثمار.

بعد سنة 1996 انتعشت الاستثمارات ،فبلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في 1998 إلى 606.6 مليون دولار مقابل 270 مليون دولار سنة 1996 أي بمعدل نمو كبير وذلك نظرا للقوانين المشجعة الاستثمار التي وضعتها الدولة ضمن إصلاحاتها ، وثم عادت التدفقات إلى الانخفاض في سنتي 1999 و2000 بالنظر الى سنة 1998، إذن نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر في فترة التسعينات لم تكن مستقرة وذلك للعدم وجود الاستقرار الأمني والسياسي الذي ميز هذه الفترة.

1-3/ تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2001-2013

الجدول رقم (1-2): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر

خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليون دولار الأمريكي

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من العالم	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
2001	1108	02,2
2002	1065	,881
2003	634	93,0
2004	882	03,1
2005	1081	05,1
2006	1795	53,1
2007	1662	23,1
2008	2593	51,1
2009	2746	99,1
2010	2264	40,1
2011	2571	29,1
2012	1484	71,0
2013	1691	1,20

المصدر:- بالاعتماد على إحصائيات تقارير UNCTD2014.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص14

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر في الفترة الألفين شهدت نوعا ما من التحسن مقارنة بالفترة السابقة،وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (2-2) حيث نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر ارتفعت في سنة 2001 بالمقارنة مع سنة 2000 فبلغت 1065مليون دولار . ويرجع ذلك إلى صدور الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تحسن الوضع السياسي و الأمني للبلد، إضافة إلى أنه في سنة2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم تيليكوم المصرية و خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية ،ثم انخفضت نسبيا سنة 2002 ب مقارنة بسنة 2001، وفي سنة 2003 تم تواصل الانخفاض في تدفقات الواردة فبلغت 634مليون دولار أمريكي مقارنة مع سنة 2002، لترتفع من جديد سنة 2004 فوصلت إلى 882 مليون دولار ، وواصلت

هذه التدفقات ارتفاعها سنتي 2005 و 2006 لتبلغ 1052 مليون دولار وهي في تزايد مستمر ، وفي سنة 2008 بلغت التدفقات 2632 مليون دولار رغم أزمة 2008 إلا أن تدفقات الاستثمارية للجزائر لم تتأثر بالأزمة ، وذلك لأن الجزائر بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية ثم واصلت التدفقات الاستثمارية الواردة للجزائر في الانخفاض وذلك سنة 2010 مقارنة مع 2009 محققة تدفق قدره 2264 مليون دولار.

فحسب تقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2009 جاءت الجزائر في المرتبة 136 من مجموع 168 بلد وجاء التقييم سلبيا حول جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر (تدفق نحو الجزائر كاستثمارات أجنبية حسب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.31 مليار دولار عام 2009)، وفي تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد بلغ حجم الصادرات العالمية لعام 2009 نحو 12419054 مليون دولار وكانت نسبة مساهمة الصادرات الجزائرية فيها 0.36% بقيمة 45194 مليون دولار.

و تواصل الانخفاض في سنوات2011،2012،2013 و ذلك على الرغم من أن الجزائر كانت من ضمن الدول العشرة الإفريقية الأولى في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2010. فنجد انخفاض في حجم التدفقات يعود ذلك إلى التدابير الحمائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية و فرض قوانين جديدة متعلقة بالاستثمار الأجنبي كفرض قاعدة 49/51 حيث أنه 51 لصالح الشريك الجزائري إلى جانب الإجراءات البيروقراطية و ضعف القطاع المالي وغيرها من العوائق التي لا تدفع الاستثمار في الجزائر.

الشكل البياني رقم (2-1):منحنى يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة 2001-2013

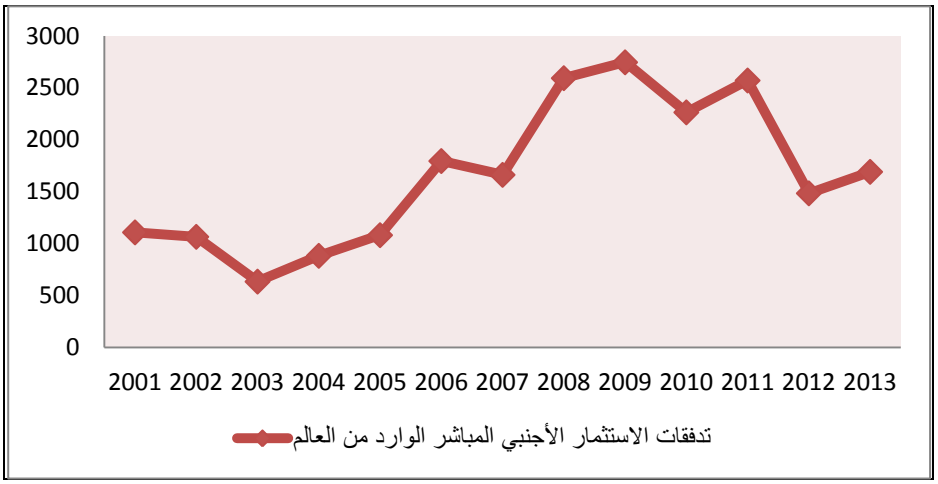

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (1-2).

الشكل البياني رقم (2-2): أعمدة بيانية لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2013

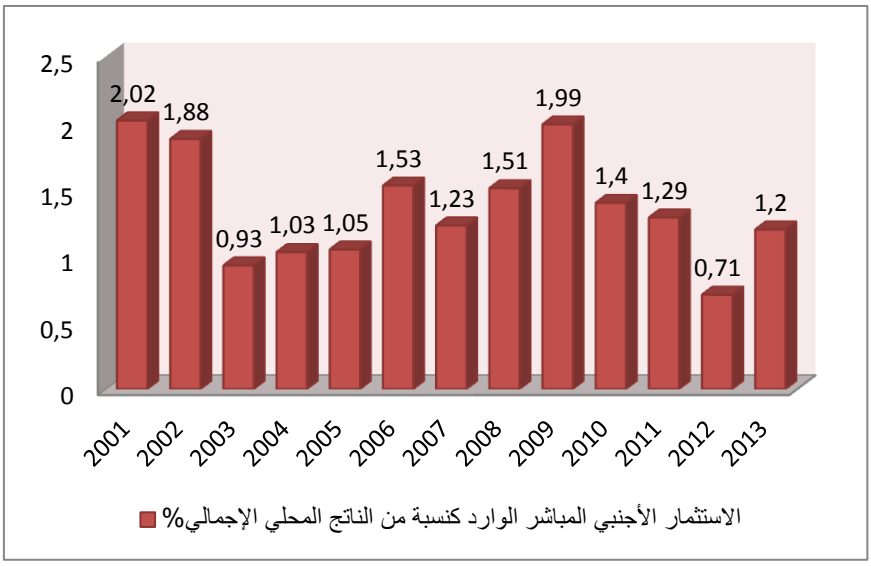

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (1-2).

1-4/ التوزيع القطاعي لاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات خارج المحروقات فركزت كثيرا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والصحة والنقل وقطاع الاتصالات، وإن القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو قطاع المحروقات[83]، لهذا سنتطرق للتعرف عن هذه القطاعات الاقتصادية وقطاع المحروقات ونصيب كل واحد منها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنظر للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، لايزال محدود في الجزائر رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع، فلقد تمركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة،بالاظافة الى حصة الأسد التي نالها قطاع المحروقات من هذه التدفقات، ويعتبر قطاع الاتصالات من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بعد المحروقات، حيث شهد انتعاشا كبيرا خاصة في سنة 2000 وهذا عندما تم إعادة هيكلته من خلال قانون حدد نظم وصلاحية كل من البريد والاتصالات وكذلك فاح هذا القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية، والجدول التالي يمثل توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2012:

[83] أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة:1990-2012، مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية،منشورة، جامعة الجزائر3، 2013/ 2014، ص198.

الجدول رقم (2-3): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خارج قطاع المحروقات للفترة(2002-2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة %
الزراعة	06	2391	0.11
البناء والأشغال العمومية	64	41083	1.94
الصناعة	239	978702	46.15
الصحة	06	13573	0.65
النقل	16	9531	0.45
السياحة	10	481304	22.7
الخدمات	81	504522	23.79
الاتصالات	01	89441	4.22
المجموع	423	2120549	100

المصدر: أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص198.

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن توزيع الاستثمارات الأجنبية على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني أنه لازال قطاع الصناعة والخدمات من القطاعات المهيمنة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بحصة 70 % من مجموع الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، ويمثل قطاع الصناعة 46.15 % بمبلغ 978705 مليون دينار جزائري، ثم تليه قطاع الخدمات بنسبة 23.79 % ثم السياحة ب22.7 % أم باقي القطاعات فلم تتجاوز نسبة 5 %.

1-5/ أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء العربية منها أو غيرها، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية أهم الدول التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة أن إلا أهم الاستثمارات الأجنبية تنفذ من قبل الشركات العابرة للقارات خاصة في قطاع المحروقات، وقد عرفت الفترة 1998-2001 استثمارات قدرت ب 908 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تركزت أساسا في قطاع المحروقات عن طريق شركة petrofac International Inc وقطاعات أخرى كالاستثمارات التي قامت شركة Pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة

وتوقيع الشركة الأمريكية (ايربرودكت) مع شركة سونا طراك إ تفاقا لبناء مصنع لصناعة مادة الهليوم في منطقة أرزيو عام 2005[84].

إلى جانب ذلك قامت الجزائر بإمضاء مجموعة من الاتفاقيات مع من كل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا حيث شملت قطاع المحروقات مع الشركتين الاسبانيتين Ropol وCepsa والشركة الإيطالية Agip إضافة إلى شركة Elf/ Total Fina الفرنسية وشركة Danone الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الصيدلة والتعدين والكيمياء، ودخول شركة Henkel الألمانية كمساهم في رأس مال الشركة الوطنية للمنظفات.

أما بالنسبة للدول العربية فتعد من كل مصر، البحرين، الأردن، الكويت أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، وقد مثلت الاستثمارات المصرية ، خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو، وهذا حسب التقرير السنوي لعام2006 والصادر من الشبكة الأرومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار في المنطقة المتوسطية . ونفس الشيء ينطبق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2005 ، والتي بلغت247 مليون أورو، وهذا ما أكدته الشبكة الأورمتوسطية . هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

2/ تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2013

تأثرت الصادرات الجزائرية خلال فترة الثمانينات بمجموعة من الأحداث والتغيرات الاقتصادية الدولية كأزمة البترول العالمية(1986-1989)، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المؤسسات التي شرعت فيها الجزائر في إطار إصلاحاتها الاقتصادية الأخيرة المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[85].

فتميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع واعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات و بمقابل ضعف القطاعات الأخرى، فعملت الدولة على إتباع مجموعة من السياسات الإصلاحية وذلك منذ 1990 ، من أجل

[84] نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره،157.

[85] محمد الأمين شربي ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير نفطية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية،منشورة، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2011/2010،ص187.

النهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات و من خلال الجدولين التاليين نلاحظ تطورات الصادرات الجزائرية على مرحلتين هما كالأتي:

2-1/تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2000

الجدول رقم (2-4): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (1990-2000)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات المحروقات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1990	439	3,88	10865	96,11
1991	375	3,09	11726	96,901
1992	449	4,14	10338	95,85
1993	479	4,74	9612	95,25
1994	287	3,44	8053	96,55
1995	509	4,97	9731	95,02
1996	881	6,58	12494	93,41
1997	511	3,67	13378	96,39
1998	358	3,5	9855	96,49
1999	438	3,49	12084	96,5
2000	612	2,77	21419	97,21

المصدر: بالاعتماد على:

- بقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص151.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2000) وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(2-3) : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2000)

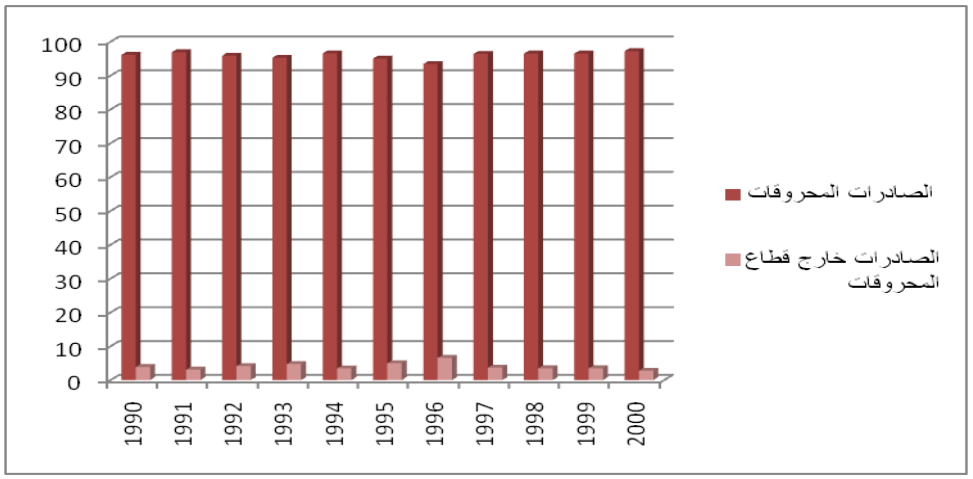

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-3) .

من خلال الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (1-3) يتبين لنا سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2000 بأكثر من 96 % من إجمالي الصادرات، فتميزت سنتي 1990و1991 بارتفاع طفيف مقارنة بسنوات 1993و1994و1995 وهذا بسبب الارتفاع في أسعار المحروقات من جراء حرب الخليج حيث انخفض العرض العالمي للبترول لانسحاب العراق من الأسواق البترولية، وانخفاض الصادرات في 93و 94 يعود لانخفاض أسعار البترول ،إلا أن الصادرات عادت للارتفاع في سنة 1996 وسجلت أعلى قيمة لها بالنسبة للصادرات خارج المحروقات والصادات المحروقات وهذا يعود إلى تطبيق الفعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية في سنة 1995 ، تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 7.08 % من إجمالي الصادرات (881 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها إتجاه روسيا كبضائع[86].

إذن من خلال الجدول والأشكال البيانية نلاحظ سيطرة الصادرات المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة 97% ، أما فيما يخص تطور الصادرات خارج المحروقات فهي لا تزال ضئيلة وهامشية بالمقارنة مع صادرات المحروقات في فترة التسعينيات على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية الصادرات لم تتجاوز نسبة 6% في أحسن أحوالها، ورغم أن الدولة سطرت

[86] وصاف سعيدي، 2002، ص10.

لهدف تحقيق مبلغ 2 مليار دولار إلا أن الهدف لم يتحقق وبقيت الصادرات الغير نفطية تتراوح مابين 400 و600 مليون دولار.

2-2/ تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2013:

الجدول رقم (2-5): يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2001-2013

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	846	734	664	788	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	**2165**
الصادرات المحروقات	18484	18820	23800	30980	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	**63752**
إجمالي الصادرات	19168	19554	24464	31768	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	**65917**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متاح على الربط:

.http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

يتبين من خلال الجدول رقم (2-5) أن الصادرات الجزائرية في الفترة 2001-2013 شهدت ارتفاعا ملحوظا ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول والناجم عن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، لا أن سنتي 2009 و 2010 انخفضت والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة2008 [87] والركود الاقتصادي العالمي و سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2003 وهذا راجع لزيادة معتبرة في الصادرات المحروقات حيث بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 79298 مليون دولار أي أن الصادرات المحروقات وصلت ل 77361مليون دولار أمريكي، أما في سنة 2009 سجلت انخفاضا معتبرا وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات الدولية ولكن في 2010 و 2011 و2012 تم تسجيل زيادة في صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بصفة عامة وهذا نتيجة لعودة ارتفاع أسعار البترول.

وبالنظر لصادرات خارج المحروقات رغم زيادة المعتبرة من سنة إلى أخرى من664مليون دولار أمريكي سنة 2003 مقابل 2165 مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلا أن تبقى ضئيلة إذا ما تقارن مع الصادرات المحروقات وهذا بالرغم الجهود والتدابير

[87] بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص187.

التي تسعى الدول من خلالها ترقية الصادرات المحروقات لتصل لسقف 2 مليار دولار ، حيثّ أن قطاع المحروقات لازال يسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني فهو يمثل حوالي 98 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

2-3/ التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

تتوزع الصادرات الجزائرية بين دول الاتحاد الأوربي ممثلة بالتحديد في فرنسا وايطاليا واسبانيا وبلجيكا ، ودول أخرى خارج الاتحاد الأوربي كتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل دول أسيا وسبه معدومة للدول الأفريقية ويمكن توضح أهم ثماني دول الأولي التي تستورد الصادرات الجزائرية للفترة 2000-2014، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2000-2013

السنة	الاتحاد الأوروبي	O.C.D.E خارج الاتحاد الأوروبي)	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا (دون الدول العربية)	دول عربية دون U.M.A	دول المغرب العربي	بقية دول إفيريقيا	المجموع
2000	13792	5828	181	1672	210	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	355	260	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	686	521	407	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	1218	661	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91	64974

المصدر: المديرية العامة للجمارك، متاح على الرابط:
http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html

http://www.douane.gov.dz/pdf/mes_export.pdf

2- 4 / المشاكل التي تعترض قطاع التصدير في الجزائر

يعاني قطاع التصدير بالجزائر من مشاكل، وهذا نظرا للخصائص التي يتميز بها هذا القطاع وإن أهم المشاكل التي تعترض قطاع الصادرات الغير نفطية العربية والي تنسجم مع مشاكل الصادرات الجزائرية هي كما يلي:

- ✓ عدم تطور أساليب الإنتاج وارتفاع تكلفته.
- ✓ هيكل الإنتاج يركز على تصدير المنتجات الخام.
- ✓ ضآلة التمويل الممنوح لقطاع الصادرات.
- ✓ ضعف البنية التحتية لقطاع الصادرات من وسائل تخزين وتجهيز وتغليف ونقل.
- ✓ ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين وتجهيز السلع والمستندات والرسوم المفروضة على السلع من قبل الجهات الحكومية.
- ✓ عدم الاهتمام بالمواصفات السلعية والأوزان والتغليف والتعبئة والعلامات التجارية حسب متطلبات الأسواق العالمية.
- ✓ قلة خبرة المصدرين في وضع سياسات تصديرية.
- ✓ عدم ولوج مؤسسات ذات قدرات عالية لقطاع الصادرات وعدم وجود نظم تسويقية وترويجية.

إذن إن تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتوقف على وجود منتج قابل للتصدير وقادر على المنافسة، من خلال يمكن ترقية المهن المرتبطة بالتصدير عبر التحفيز الجبائي، وضع ترتيبات جبائية لتشجيع أو ضبط الصادرات وتفعيل دور الهيئات الدبلوماسية كذلك تتطلب تنمية الصادرات حسب ما أكده خبراء اقتصاديون دراسة شامل لجوانب الاقتصاد الجزائري والتعرف على هيكل إنتاجه ومواطن الضعف والقوة الخاصة به، وحصر السلع والخدمات التي يمكن أن تجد مكانة مميزة في الأسواق العالمية،

وأن تصمد في وجه المنافسة العالمية، والواقع أن نسبة الصادرات منخفضة ولم تتجاوز 5 بالمائة، رغم ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وطاقات تمكنها من مضاعفة صادراتها إذا تم انتهاج الطريق الصحيح، الأمر الذي استوجب تقديم إستراتجية متكاملة تمكن الجهات المسؤولة من اتخاذ القرار الأمثل للمساهمة في تحقيق الهدف[88].

كما ترجع الأسباب إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية هاته الدراسة و اختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية وهي كالتالي:

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي وغير الخطي، والانحدار البسيط والمتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها أما عن صفتي التعدد أو البسيط فهي ترجع إلى عدد المتغيرات المستقلة للنموذج وفي دراستنا سوف نتطرق إلى الانحدار الخطي البسيط[89].

تم في هذه الدراسة الاعتماد على منهج دراسة حالة بإستخدام الانحدار الخطي البسيط ومن ثم بناء عدة نماذج مختلفة واختيار النموذج الأمثل من بينها وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، بالإضافة إلى دراسة ومعرفة مدى تأثير كل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع؛ ومن أجل القيام بذلك تم الاستعانة ببرنامج **Microsoft Excel 2007**؛ والاعتماد على البرنامج الإحصائي8 **EVIEWS**

[88] نجلاء الهدى، مقال بجريدة السلام متاح على الرابط التالي: http://essalamonline.com/ara/permalink/3087.html#ixzz32pAhWVQi :

[89] خليدة دلهوم،2009/2008،ص60.

الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة

يعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن فيها قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى البطالة ومعدل التضخم.

1/ منهجية تحليل الانحدار:

قبل البدء في دراسة الانحدار الخطي البسيط سوف يتم التطرق إلى منهجية تحليل الانحدار، ويتم إتباع التالي[90]:

- التحديد الدقيق لكل من المتغير التابع و المتغير أو المتغيرات المفسرة.
- اختيار الصيغة الرياضية: يجب اختيار الصيغة الرياضية المعبرة والممثلة للعلاقة أحسن تمثيل فالاختيار الدقيق يجنب الباحث الوقوع في مشكلة معنوية المعلمات، ويتم ذلك بتوقيع الشكل الانتشاري للعلاقة بين المتغيرين ثم تحديد الصيغة الرياضية الممثلة لهذا الشكل والتي قد تكون خطية، لوغارتمية، آسية،...الخ، والجدول الموالي سوف يعبر عن مختلف الصيغ الرياضية:

الجدول رقم (2– 7): المقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة نماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة الخطية	الصيغة الغير خطية	الميل	الأثر النسبي
الصيغة الخطية	$Y=\beta_0+\beta_1X$	-	β_1	$\beta_1(Y/X)$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$LnY=\beta_0+\beta 1LnX$	$Y=\alpha_0X^{\beta 1}$ /Ln $\alpha_0=\beta_0$	$\beta_1(X/Y)$	β_1
الصيغة نصف اللوغارتمية	$Y=\beta_0+\beta 1LnX$	$e^Y=\alpha_0X^{\beta 1}$	$\beta_1(1/X)$	$\beta_1(1/y)$
الصيغة الأسية	$LnY=\beta_0+\beta_1X$		$\beta_1e^{\beta 0+\beta_1X_t}$	β_1X

المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2005،ص96.

β_0: معامل ثابت.

β_0: معامل انحدار العلاقة بين X كمتغير مستقل و Y كمتغير تابع.

ملاحظة: يجب تحويل الصيغة غير خطية المختارة إلى خطية باستخدام اللوغاريتم الطبيعي حتى يمكن إجراء التقدير.

[90] مرجع سابق، ص60.

شكل رقم (2-5): العلاقة الخطية وغير خطية

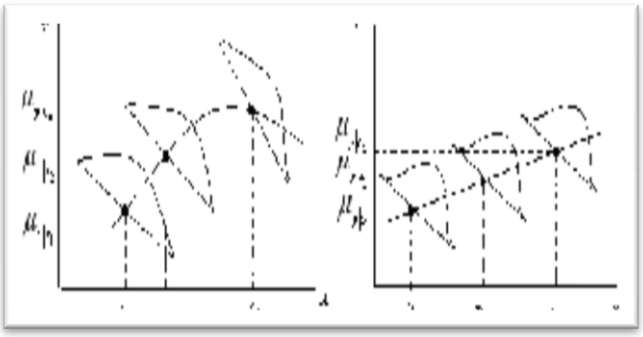

العلاقة الخطية علاقة غير خطية

المصدر: خليدة دلهوم، مرجع سبق ذكره،ص61.

2/ فرضيات النموذج

يستند نموذج الانحدار إلى مجموعة من الافتراضات وهي[91]:

الفرضية الأولى: وجود علاقة خطية بين Y_t و X_t.

الفرضية الثانية: قيم المتغير X_t مشاهدة بدون أخطاء أو المتغير المفسر غير عشوائي.

الفرضية الثالثة: الأمل الرياضي للأخطاء العشوائي معدوم وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء العشوائيةε_t لا تدخل في تفسير Y_t وتكتب :

$$E(\varepsilon_t)=0$$

الفرضية الرابعة: تجانس تباين الخطأ العشوائية .

الفرضية الخامسة: استقلالية الأخطاء عن المتغير المستقل $Cov(X_i ,\varepsilon_j) = 0 \quad \forall\, i \neq j$

الفرضية السادسة: عدم وجود ارتباط ذاتي *Autocorrection* *بين الأخطاء.*

[91] خليدة دلهوم، مرجع سبق ذكره،ص63.

3. تقدير معلمات النموذج وتباين الأخطاء:

بعد اختيار النموذج المناسب الخطوة الموالية هي تقدير معلمتي هذا النموذج (β_0, β_1) واختبار معنويتها إحصائيا، وقبل ذلك يجب اختيار الطريقة المناسبة لذلك وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية والمعقولية العظمى أكثر شيوعا وأكفئها في عملية التقدير.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها

في هذا المبحث سنعرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها، وذلك قصد الخروج نتائج و توصيات.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

في هذا المطلب سنعرض النتائج المتحصل عليها، ولذلك سنحاول الاستفادة قدر المستطاع من أساليب الرياضية والإحصائية التي توفرها نظرية الاقتصاد القياسي في نمذجة العلاقة بين الصادرات الجزائرية (خارج المحروقات،المحروقات) بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بكتابتها على شكل معادلات إما خطية أو غير خطية تسمح بتفسير طبيعة و قوة هذه العلاقة بين المتغيرات.

الفرع الأول: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات

إن من بين الأساليب الإحصائية المهمة في قياس العلاقة بين المؤشرات الكمية الاقتصادية نماذج الانحدار بشكليه الخطي و الغير خطي الذي يسمح بتقدير العلاقات في الاقتصاد على شكل معادلات رياضية تساعد على التفسير اتجاه وطبيعة العلاقة ما بين هاته المتغيرات، سنحاول الاستفادة من هاته الأساليب لنمذجة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا وفق المراحل التالية:

1/ صياغة معادلة الصادرات خارج المحروقات

من بين أهم المشاكل التي يقع فيها القياسي في عملية نمذجة العلاقات هي صيغة المعادلة الممثلة لها، و في كثير من الأحيان تساعدنا النظريات الاقتصادية المفسرة لها، وبحكم أنه لا توجد معادلة رياضية مكتوبة للصادرات خارج المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر، فسنحاول اقتراحها على شكل نموذج قياسي، وتكون الصياغة الأنسب لتمثيل العلاقة مختارة حسب المعايير التفضيل بين النماذج Akaike، Schwarz, Hannan –Quinn ، و هذا بعد تقديرنا للعدد معتبر، من النماذج الخطية و الغير خطية للعلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-8) في الملحق رقم1.

النموذج الأمثل الذي نختاره كتمثيل للعلاقة في الفترة 1990- 2013 هو الذي يحقق الشروط التالية :

- ✓ المعنوية الإحصائية للمعالم.
- ✓ المعنوية الكلية للمعالم.
- ✓ جودة توفيق (قيمة R^2)
- ✓ قيمة أقل للمعايير التفضيل المذكورة.

الجدول التالي رقم (2-9) يبين كل التوفيقات الممكنة للنماذج الخطية والغير خطية للعلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (2-9): مقارنة بين النماذج المقدرة الخطية والغير خطية للصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر

النموذج الخطي	النموذج الغير خطي	تفسير المعادلة	Prob (B_0)	Prob (B_1	R^2	Prob (F)	DW	Ak	Sch	H-Q
Exphht=0β+1βFDIt+ εt	.....	$\widehat{Exphh}$ = 421,0556+0,520FDI$_t$	0,0004	0.0000	0.68	0.000001	1,07	14,569	14,667	14,595
Ln(Exphh)= 0β+1βFDIt+ εt	Exphht= e^(0β+1βFDIt+ εt)	Ln(Exphht)=6,0110460+0005 FDIt	0,0000	0,0000	0.72	0,000000	1,420	0.666	0.76	0.69
Ln Exphh$_t$=B$_0$ +B$_1$FDI$_t$ +ε$_t$	$EXPH_t = \alpha_0 e^{\beta_1 FDI_t}$	Ln($\widehat{Exphh}$ $_t$)= 9.303963+0.000767FDI$_t$	0.0090	0.0005	0.54	0.000500	1.07	14.96	15.06	14.98
Exphh$_t$=β$_0$+β$_1$ Ln (FDI$_t$)+ ε$_t$	$e^{Exphht}=\alpha_0 FDIt^{\beta 1}+\varepsilon_t$	Ln($\widehat{Exphh}$ $_t$)=6,0110460+0005 FDI$_t$	0,0003	0.0002	0.59	0,000177	1.26	0,902	1.001	0.915

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاEviws8 في الملحق رقم01.

الجدول السابق يمثل تلخيص لكل النتائج المحصل عليها من تقدير كل النماذج الممكنة لتمثيل علاقة Exphh و FDIوهي على التوالي:

$Exphh_t = \beta_0+\beta_1 FDI_t+\varepsilon_t$ ——————— (1) النموذج الخطي

$Exphh_t = e^{\beta 0+\beta 1 FDIt+\varepsilon t}$ ——————— (2) النموذج الغير خطي الأسي

$e^{Exphht}=\alpha_0 FDIt^{\beta 1}{}_{+}\ \varepsilon_t$ ——————— (3) النموذج الغير خطي الأسي

$Exphh=\ \alpha_0 FDIt^{\beta 1}{}_{+}\ \varepsilon_t$ ——————— (4) النموذج الغير خطي الجدائي

ملاحظة: تم تقدير النماذج (3)و (4) في الفترة الدراسية 1996-2013 وهذا لوجود قيم معدومة في الفترة السابقة.

من خلال الجدول السابق يمكننا اختيار النموذج الأمثل لتفسير علاقة الصادرات خارج المحروقات بالاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن التركيز على المعايير السابقة في المفاضلة بين النماذج الأربعة، حيث يتبين من خلال هذه المعايير أن النموذج الثاني هو الأمثل إحصائيا لنمذجة الصادرات خارج المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه فإن صياغة المعادلة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة:1990-2013 يكون من الصيغة الغير خطية الأسية بالشكل التالي:

$$\mathbf{Exphh_t= e^{\beta 0+\beta 1 FDIt+\ \varepsilon t}} \qquad \rightarrow \mathbf{1}$$

- $Exphh_t$:التغيرات السنوية لصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع في النموذج.

- FDI:التغيرات السنوية لاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل.

- β_0: قيمة معامل الثابت.

- β_1: قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل طبيعة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات.

- εt: تمثل حد الخطأ وتم إدراجه في المعادلة لأنه لا توجد علاقة غير خطية آسية بالصيغة المختارة تامة في الواقع، وهذا للأسباب التالية:

– لوجود متغيرات مستقلة أخرى(مؤشرات اقتصادية أخرى) تؤثر على الصادرات خارج المحروقات.

- ✓ لوجود إمكانية للأخطاء في القياس.
- ✓ لوجود إمكانية للخطأ في الصياغة.

يمكن من خلال التمثيل النقطي لقيم الصادرات خارج المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر كشف العلاقة السابقة.

الشكل رقم (2–4): تمثيل نقطي للصادرات خارج المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر

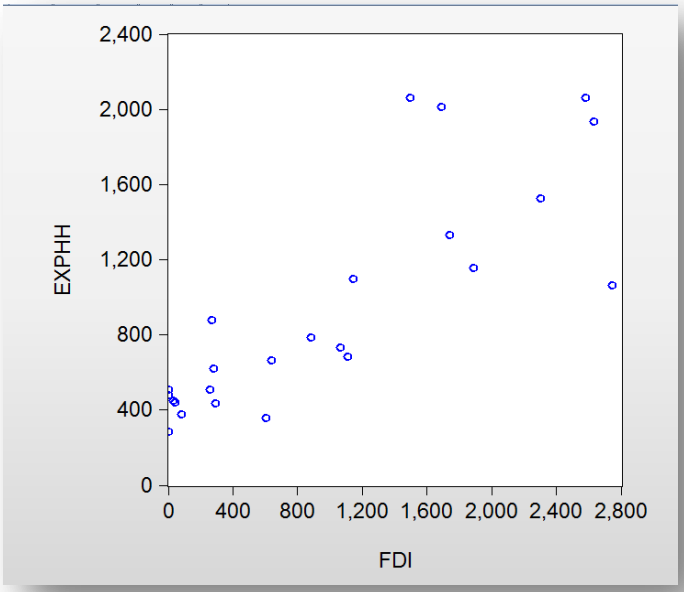

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviwes7

في كثير من الأحيان يعتمد القياسيون في كشف صيغة العلاقة ما بين المتغيرات بواسطة التمثيل النقطي السابق، إلا أن هذا التمثيل يكون أوضح كلما كانت عدد المشاهدات أكثر و من خلال التمثيل السابق نلاحظ أن سحابة النقاط يمكن تشكل خط مستقيم أو قطع مكافئ مقعر وهذا ما يوضح إمكانية وجود علاقة أسية بين المتغيرات الدراسة.

1.1/ تقدير النموذج القياسي الأسي للصادرات خارج المحروقات:

في هذا الجانب كمرحلة ثانية نحاول تقدير معاملات العلاقة السابقة (1) β_1،β_0 وأحسن طريقة في ذلك هي طريقة المربعات الصغرى ، إلا أن هاته الطريقة تشترط الصيغة الخطية مابين متغير التابع والمتغير المستقل لذلك ندخل اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة لتحقيق الشرط.

لدينا المعادلة (1) كالتالي:

$$Exphh_t = e^{\beta 0+\beta 1 FDIt+ \varepsilon t} \text{.....(1)}$$

بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة (1) تصبح المعادلة كالتالي:

$$Ln(Exphh_t)=Ln(e^{\beta 0+\beta 1 FDIt+ \varepsilon t})$$

إذن المعادلة (2):

$$Ln(Exphh_t)= B_0+B_1 FDI_t+\varepsilon_t$$

النموذج القياسي للمعادلة(2) هو الصيغة الخطية للنموذج الأسي السابق وفيها يكون لوغاريتم قيم الصادرات خارج المحروقات *Ln(Exphh)* كمتغير تابع بشكل خطي للاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*).

حيث نفترض الفرضيات التالية حول حد الخطأ:

- ✓ الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_t)=0 \quad \forall t:1.....24$
- ✓ تباين الأخطاء ثابت $V(\varepsilon_t)=0 \quad \forall t:1.....24.$
- ✓ لا يوجد *إرتباط ذاتي في* الأخطاء $COV(\varepsilon_t, \varepsilon_j)=0 \ , \forall t \neq j$

و بتوفر شرط الخطية يمكن تقدير النموذج القياسي للصادرات خارج المحروقات بطريقة المربعات الصغرى *OLS* وفق العلاقتين التاليتين:

$$\hat{\beta}_0 = \frac{\sum \boldsymbol{FDILn(Exphh) - n}\ \overline{FDI}\ \boldsymbol{Ln}(\overline{Exphh})}{\sum \boldsymbol{FDI - n}\ \overline{FDI}} = \mathbf{6,1104460}$$

حيث:

- ✓ n: عدد المشاهدات24
- ✓ $\overline{FDI}$: المتوسط الحسابي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ $\mathrm{Ln}(\overline{Exphh})$: متوسط قيم لوغاريتم الصادرات خارج المحروقات.

وبالاستعانة ببرنامج Eviews8 استخراج نتائج تقدير النموذج رقم 2 كمايلي:

Dependent Variable: LOG(EXPHH)
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 14:55
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.110460	0.097605	62.60392	0.0000
FDI	0.000557	7.24E-05	7.691522	0.0000
R-squared	0.728929	Mean dependent var		6.661825
Adjusted R-squared	0.716607	S.D. dependent var		0.609603
S.E. of regression	0.324520	Akaike info criterion		0.666716
Sum squared resid	2.316891	Schwarz criterion		0.764887
Log likelihood	-6.000591	Hannan-Quinn criter.		0.692761
F-statistic	59.15951	Durbin-Watson stat		1.420622
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews8

من خلال الجدول السابق (2-9) يمكننا كتابة النموذج القياسي لصادرات خارج قطاع المحروقات كمايلي:

العلاقة الخطية المقدرة:

$$Ln(\hat{Exphh})_t = B_0 + B_1 FDI_t$$

$$\mathbf{Ln(\hat{Exphh})_t = 6{,}110460 + 0.000557 FDI_t \ldots\ldots\ldots (3)}$$

ومنه فإن المعادلة غير خطية الأسية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 1990-2013.

$$\hat{Exphh}_t = e^{\beta 0 + \beta 1 FDIt + \varepsilon t}$$

$$\mathbf{\hat{Exphh}_t = e^{6.110460 + 0.000557 FDIt} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)}$$

1-2/ تفسير المعادلة المقدرة للصادرات خارج المحروقات

يمكن تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة من خلال تفسير المعادلتين السابقتين في المعادلة الخطية(3).

- تفسير $\hat{\beta}_1$: إشارة $\hat{\beta}_1$ السالبة أو الموجبة تمثل طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية على التوالي بين المتغير التابع والمستقل أي أن:

لدينا β_1 المقدرة تساوي $0<0,000557$ ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات[92].

- قيمة $\hat{\beta}_1$ تمثل التغير المقدر في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة.بمعنى عند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا ب 1 مليون دولار فإن اللوغاريتم الصادرات خارج المحروقات $Ln(Exphh)$ يزيد ب$0,000557$ مليون دولار أمريكي.

أي أن: $Ln(Exphh)_t$ يزيد ب$0,000557$ مليون دولار أي يزيد $(Exphh_t)$ب

$e^{0,000557} = 1,00055716$ مليون دولار بمعنى يمكن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 1990- 2013 كمايلي:

[92] لأن الدالة اللوغارتمية دالة متزايدة

- وفق النموذج القياسي المقدر فإنه عند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب1 مليون دولار سنويا فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تزيد بحوالي 1.00055716 مليون دولار (علاقة طردية).

- *تفسير* $\hat{\beta}_0$ *:* تمثل القيمة المقدرة للمتغير التابع عند انعدام المتغير المستقل بمعنى انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر فإن القيمة المقدرة ل *(Ln(Exphh* ومنه الصادرات الجزائرية ب *450,545* مليون دولار أي *:*

$e^{6,1104\ 60}$ = 450,545 مليون دولار أمريكي.

بمعنى أنه إذا لم يهتم الاقتصاد الجزائري بالاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يمكن أن تنخفض الصادرات خارج المحروقات إلى *450 ,545* مليون دولار.

1– *3*/ التشخيص الإحصائي للنموذج القياسي المقدر للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات أو المعايير والتي سوف تساعدنا لتشخيص النماذج القياسية في هذه الدراسة.

1.3.1/ اختبار معنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

سنختبر الدلالة الإحصائية لكل من β_0، β_1 للنموذج المقدر وفق الفرضيتين التاليتين:

- ✓ من أجل اختبار معنوية β_0 :

H_0 : $\beta_0 = 0$

H_1 : $\beta_0 \neq 0$

- ✓ من أجل اختبار معنوية β_1:

H_0 : $\beta_1 = 0$

H_1 : $\beta_1 \neq 0$

من خلال الجدول السابق رقم (2-9) نلاحظ أن القيم الاحتمالية للاختبار تساوي *0,000* وهي أقل من مستوى الدلالة *0,05%* ومنه فإن كل من β_0 ، β_1 *تختلف معنويا عن الصفر ولها دلالة إحصائية في الواقع ومنه توجد دلالة إحصائية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات بشكل أسي.*

2.3.1/ اختبار جودة التوفيق:

من خلال قيمة معامل التحديد R^2 يساوي *0,72* فإن المعادلة السابقة تفسر *72%* من التغيرات الإجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذه النسبة جيدة ومثالية لتفسير العلاقة المدروسة.

3.3.1/ اختبار المعنوية الكلية:

في هذا الجانب نختبر الدلالة الإحصائية للمعادلة وفق الفرضيتين:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_0 = 0$$

$$H_1 : \beta_j \neq 0 \text{ ou moine } /j=0 .1$$

من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر($prop(F- statisque)=0,000 <0,05$) ، *ومنه فإنه تقبل الفرضية* H_1 *التي تفسر وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة و للقيمة* R^2 *عند مستوى* 5% .

4.3.1/ اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى:

من خلال الجدول السابق (2-9) لدينا قيمة *DW* تساوي *1,42* و يمكن مقارنتها وفق الرسم التالي:

الشكل البياني(2-5): تمثيل لمناطق القبول والرفض (Durbin Watson)

0	D_L	D_U	2	$4-D_U$	$4-D_L$	4
P>0	?	P=0	P=0	?	P<0	
ارتباط ذاتي موجب	غير محدد	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	غير محدد	ارتباط ذاتي سالب	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج اختبار*DW*

من خلال الرسم البياني يتبن أن إحصائية *DW* تقع في منطقة الشك للاختبار وهي قريبة جدا من منطقة عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

إذن من خلال النقاط الأربعة السابقة تتبين القوة الإحصائية للنموذج المختارة لتمثيل علاقة الصادرات الجزائرية بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم مصداقية النتائج المحصل عليها في الإجابة على إشكالية الموضوع ويمكن تبين ذلك بمقارنة القيم المقدرة للصادرات بواسطة النموذج القياسي *(Fitted)* مع القيم الحقيقية المسجلة في الواقع *(Actual)* في الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2-6): مقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة للصادرات خارج المحروقات

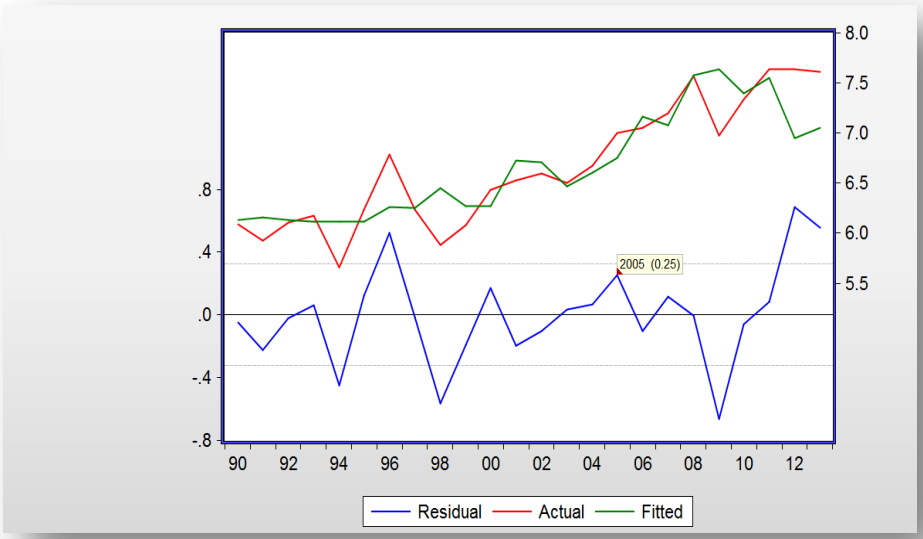

نلاحظ من خلال الرسم البياني (2-) شبه التطابق بين سلسلة الصادرات خارج المحروقات المقدرة من خلال النموذج و الصادرات خارج المحروقات الحقيقية في الفترة 1990-2013، وهذا يوضح مدى قدرة النموذج المقترح على التعبير عن العلاقة المدروسة ومن تم مصداقية النتائج المحصل عليها.

2/ دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المحروقات:

سنحاول الاستفادة من هاته الأساليب لنمذجة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا وفق المراحل التالية:

1.2/ صياغة معادلة الصادرات المحروقات:

من بين أهم المشاكل التي يقع فيها القياسي في عملية نمذجة العلاقات هي صيغة المعادلة الممثلة لها، و في كثير من الأحيان تساعدنا النظريات الاقتصادية المفسرة لها،وبحكم أنه لا توجد معادلة رياضية مكتوبة للصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر، فسنحاول اقتراحها على شكل نموذج قياسي، و تكون الصياغة الأنسب لتمثيل العلاقة مختارة حسب المعايير التفضيل بين النماذج Akaike، Schwarz, Hannan –Quinn ، و هذا بعد تقديرنا للعدد معتبر، من النماذج الخطية و الغير خطية للعلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول التالي رقم (2- 10) يبين كل التوفيقات الممكنة للنماذج الخطية والغير خطية للعلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (2–10) مقارنة بين النماذج المقدرة الخطية والغير خطية للصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر

النموذج الخطي	النموذج الغير خطي	تفسير المعادلة	Prob (B_0)	Prob (B_1)	R^2	Prob (F)	DW	Ak	SCH	H–Q
$Exph_t=\beta_0+\beta_1 FDI_t+\varepsilon_t$	.....	$\widehat{Exph}$ =8943.278+22.795FDI_t	0.0131	0.0000	0.79	0.000000	1.33	21.53	21.62	21.55
Ln $Exph_t=B_0$ $+B_1 FDI_t+\varepsilon_t$	$EXPH_t=\alpha_0 e^{\beta_1 FDI_t}$	Ln($\widehat{Exph}_t$)= 9.303963+0.000767FDI_t	0.0000	0.0000	0.81	0.000000	1.30	0.79	0.89	0.81
$Exphh_t=\beta_0+\beta_1$ Ln $(FDI_t)+\varepsilon_t$	$e^{Exphht}=\alpha_0 FDIt^{\beta 1}+\varepsilon_t$	$\widehat{Exph}_t$=–123991.1+23559.75 FDI_t	0.0003	0.0000	0.69	0.000016	1.53	21.93	22.03	21.95
$Ln(Exphh_t)=\beta_0+\beta_1$ Ln $(FDI_t)+\varepsilon_t$	$Exphh_t=\alpha_0 FDIt^{\beta 1}+\varepsilon_t$ /Ln $\alpha_0=\beta_0$	Ln($\widehat{Exph}$)=5.296676+0.731711Ln$(FDI)_t$	0.0000	0.0000	0.74	0.000004	1.75	0.95	1.05	0.96

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

الجدول السابق يمثل تلخيص لكل النتائج المحصل عليها من تقدير كل النماذج الممكنة لتمثيل علاقة الصادرات المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر وهي على التوالي:

$Exphh_t=\beta_0+\beta_1 FDI_t+\varepsilon_t$ ——————— (1) النموذج الخطي

$Exphh_t=e^{\beta 0+\beta 1 FDIt+\varepsilon t}$ ——————— (2) النموذج الغير خطي الأسي

$e^{Exphht}=\alpha_0 FDIt^{\beta 1}+\varepsilon_t$ ——————— (3) النموذج الغير خطي الأسي

$Exphh=\alpha_0 FDIt^{\beta 1}+\varepsilon_t$ ——————— (4) النموذج الغير خطي الجدائي

من خلال الجدول السابق يمكننا اختيار النموذج الأمثل لتفسير علاقة الصادرات المحروقات بالاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن التركيز على المعايير السابقة في المفاضلة بين النماذج الأربعة.

استنادا على معايير المفاضلة التالية:

1) وجود أحسن دلالة إحصائية للمعالم المقدرة.

2) وجود أحسن دلالة إحصائية للنموذج الكلي.

3) أكبر قيمة لمعامل التحديد R^2 بـ0.81

4) أقل قيمة للمعايير التفضيل:

- ✓ أقل قيمة لمعيار AKAIKE بـ0.79
- ✓ أقل قيمة لمعيار SCHWORZ بـ0.89
- ✓ أقل قيمة لمعيار Durbin-Watson بـ1.30

حيث يتبين من خلال هذه المعايير أن النموذج الثاني هو الأمثل إحصائيا لنمذجة الصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه فإن صياغة المعادلة بين الصادرات المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة:1990-2013 يكون من الصيغة الغير خطية الأسية بالشكل التالي:

$$\mathbf{EXPH_t = \alpha_0 e^{\beta_1 FDI_t}}$$

- Exph :التغيرات السنوية لصادرات المحروقات كمتغير تابع في النموذج.

- FDI:التغيرات السنوية لاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل.

- α_0: قيمة معامل الثابت. / $\alpha_0 = e^{\beta 0}$

- β_1: قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل طبيعة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المحروقات.

و يمكن من خلال التمثيل النقطي لقيم الصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر كشف العلاقة السابقة.

الشكل رقم (2– 7): تمثيل نقطي للصادرات المحروقات بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر

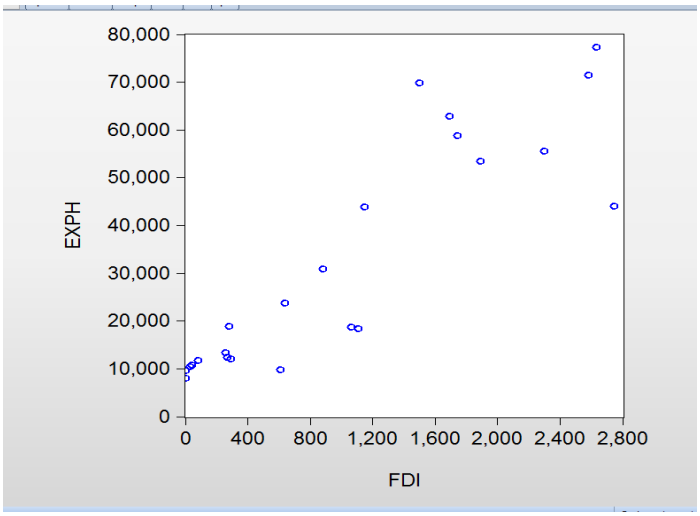

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتEviwes8

هذا التمثيل يوضح أنه كلما كانت عدد المشاهدات أكثر و من خلال التمثيل السابق نلاحظ أن سحابة النقاط يمكن تشكل خط مستقيم وهذا ما يوضح إمكانية وجود علاقة أسية بين المتغيرات الدراسة.

2.2/ تقدير النموذج القياسي الأسي للصادرات المحروقات:

لدينا المعادلة (1) كالتالي:

$$\mathrm{EXPH_t} = \alpha_0 e^{\beta_1 \mathrm{FDI_t}} \ldots\ldots\ldots (1)$$

بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة (1) تصبح المعادلة كالتالي:

$$\mathbf{Ln(}\ \mathrm{EXPH_t} = Ln\alpha_0 e^{\beta_1 \mathrm{FDI_t}}\mathbf{)}$$

إذن المعادلة (2):

$$\mathbf{Ln(\ Exphh_t) = B_0 + B_1 FDI_t + \varepsilon_t}$$

النموذج القياسي للمعادلة(2) هو الصيغة الخطية للنموذج الأسي السابق وفيها يكون لوغاريتم قيم الصادرات المحروقات Ln(Exph) كمتغير نابع بشكل خطي للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

حيث نفترض الفرضيات التالية حول حد الخطأ:

- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\boldsymbol{\varepsilon_t})=0$

- *تباين الأخطاء تابت* $V(\boldsymbol{\varepsilon_t})=0$

- *لا يوجد إرتباط ذاتي في* الأخطاء $COV(\boldsymbol{\varepsilon_t}, \boldsymbol{\varepsilon_j})=0 \ , \forall\ t \neq j$

و بتوفر شرط الخطية يمكن تقدير النموذج القياسي للصادرات المحروقات بطريقة المربعات الصغرى وفق العلاقتين التاليتين:

$$\hat{\beta}_0 = \frac{\sum \boldsymbol{FDILn(Exphh) - n}\ \overline{FDI}\ \boldsymbol{Ln}(\overline{Exphh})}{\sum \boldsymbol{FDI - n}\ \overline{FDI}} = \boldsymbol{9,303963}$$

حيث:

n: عدد المشاهدات24

FDI: المتوسط الحسابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

$Ln(Exph)$: متوسط قيم لوغاريتم صادرات المحروقات.

وبالاستعانة ببرنامج *Eviews 8* استخراج نتائج تقدير النموذج رقم 2 كمايلي:

Dependent Variable: LOG(EXPH)
Method: Least Squares
Date: 02/19/16 Time: 18:28
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.303963	0.103926	89.52508	0.0000
FDI	0.000767	7.70E-05	9.959522	0.0000

R-squared	0.818470	Mean dependent var	10.06414
Adjusted R-squared	0.810219	S.D. dependent var	0.793168
S.E. of regression	0.345535	Akaike info criterion	0.792211
Sum squared resid	2.626680	Schwarz criterion	0.890382
Log likelihood	-7.506527	Hannan-Quinn criter.	0.818255
F-statistic	99.19208	Durbin-Watson stat	1.300910
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews8

من خلال الجدول السابق (2-10) يمكننا كتابة النموذج القياسي لصادرات المحروقات كمايلي:

العلاقة الخطية المقدرة:

$$Ln(\hat{Exph})_t = B_0 + B_1 FDI_t$$

$$Ln(\hat{Exph})_t = 9.303963 + 0.000767 FDI_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

ومنه فإن المعادلة غير خطية الأسية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 1990-2013.

2-3/ تفسير المعادلة المقدرة للصادرات المحروقات:

يمكن تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المحروقات وذلك من خلال تفسير المعادلتين السابقتين في المعادلة الخطية(3)

- تفسير $\hat{\beta}_1$: إشارة $\hat{\beta}_1$ السالبة أو الموجبة تمثل طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية على التوالي بين المتغير التابع والمستقل أي أن:

لدينا β_1 المقدرة تساوي0.000767>0 ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات الجزائرية المحروقات[93].

قيمة $\hat{\beta}_1$: *تمثل التغير المقدر في المتغير التابع عند زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة.بمعنى عند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا ب 1 مليون دولار فإن اللوغاريتم الصادرات المحروقات* Ln(Exph) *يزيد ب* 0.000767 *مليون دولار أمريكي.*

أي أن: $Ln(Exph)_t$ يزيد ب0.000767 مليون دولار أي يزيد $(Exph_t)$ب

$e^{0.000767}$ = 1.0007672942 مليون دولار بمعنى يمكن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية المحروقات في الفترة 1990- 2013 كمايلي:

وفق النموذج القياسي المقدر فإنه عند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب1 مليون دولار سنويا فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تزيد بحوالي 1.0007671942 مليون دولار (علاقة طردية).

- β_0: تمثل القيمة المقدرة للمتغير التابع عند انعدام المتغير المستقل بمعنى انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر فإن القيمة المقدرة ل *Ln(Exph)* ومنه الصادرات المحروقات والمقدرة كالتالي:

$e^{9.303963}$= 2.230440438 مليون دولار أمريكي.

بمعنى أنه إذا لم يهتم الاقتصاد الجزائري بالاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يمكن أن تنخفض الصادرات المحروقات إلى 2.230440438 مليون دولار أمريكي.

[93] لأن الدالة اللوغارتمية دالة متزايدة

2.4/ التشخيص الاحصائي للنموذج القياسي:

في هذا الجانب سنحاول اختبار مصداقية النتائج المتحصل عليها من خلال إجراء اختبارات الإحصائية المعروفة لتشخيص النمادج القياسية:

1.2.4/ اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

سنختبر الدلالة الإحصائية لكل من β_0، β_1 للنموذج المقدر وفق الفرضيتين التاليتين:

- ✓ من أجل اختبار معنوية β_0 :

H_0 : $\beta_0 = 0$

H_1 : $\beta_0 \neq 0$

من أجل اختبار معنوية β_1:

H_0 : $\beta_1 = 0$

H_1 : $\beta_1 \neq 0$

من خلال الجدول السابق رقم (2-10) نلاحظ أن القيم الاحتمالية للاختبار تساوي 0,000 *وهي أقل من مستوى الدلالة* 0,05% *ومنه فإن كل من* β_0 ، β_1 *تختلف معنويا عن الصفر ولها دلالة إحصائية في الواقع ومنه توجد دلالة إحصائية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المحروقات بشكل أسي.*

2.2.4/ اختبار جودة التوفيق:

من خلال قيمة معامل التحديد R^2 يساوي *0.81* فإن المعادلة السابقة تفسر 81*%* من التغيرات الإجمالية للصادرات المحروقات وهذه النسبة جيدة ومثالية لتفسير العلاقة المدروسة.

3.2.4/ اختبار المعنوية الكلية:

في هذا الجانب نختبر الدلالة الإحصائية للمعادلة وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_j \neq 0 \quad /j=0\ .1 \quad \text{ou moine} \end{cases}$$

من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر($prop(F-statisque)=0,000<0,05$) ، *ومنه فإنه تقبل الفرضية* H_1 *التي تفسر وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة و للقيمة* R^2 *عند مستوى* 5% .

4.2.4/ اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى:

من خلال مخرجات برنامج *Eviews8* نستخرج قيمة DW حيث تقدر ب1.30 وبرجوع إلى الجدول الإحصائي لدربن واتسون في الملحق رقم نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى والأدنى لD_Lو D_U وفق الشكل البياني التالي:

الشكل البياني(2-5): تمثيل لمناطق القبول والرفض (Durbin Watson)

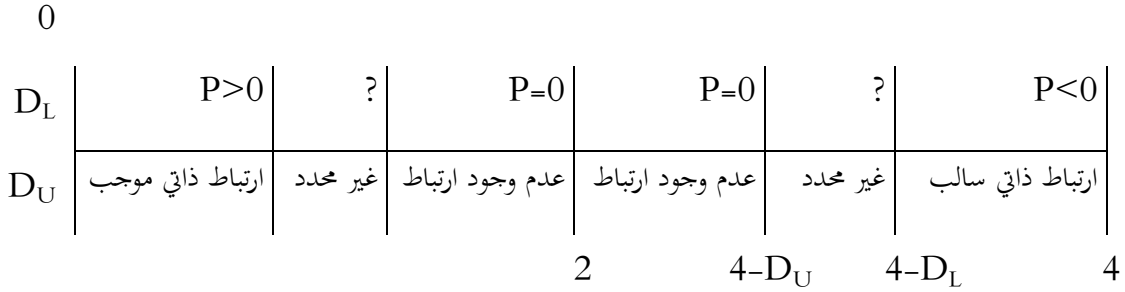

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج اختبارDW

من خلال الرسم البياني يتبن أن إحصائية DW تقع في منطقة الشك للاختبار وهي قريبة جدا من منطقة عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

إذن من خلال النقاط الأربعة السابقة تتبين القوة الإحصائية للنموذج المختارة لتمثيل علاقة الصادرات الجزائرية بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم مصداقية النتائج المحصل عليها في الإجابة على إشكالية الموضوع ويمكن تبين ذلك بمقارنة القيم المقدرة للصادرات بواسطة النموذج القياسي *(Fitted)* مع القيم الحقيقية المسجلة في الواقع *(Actual)* في الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2–9): مقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة للصادرات المحروقات

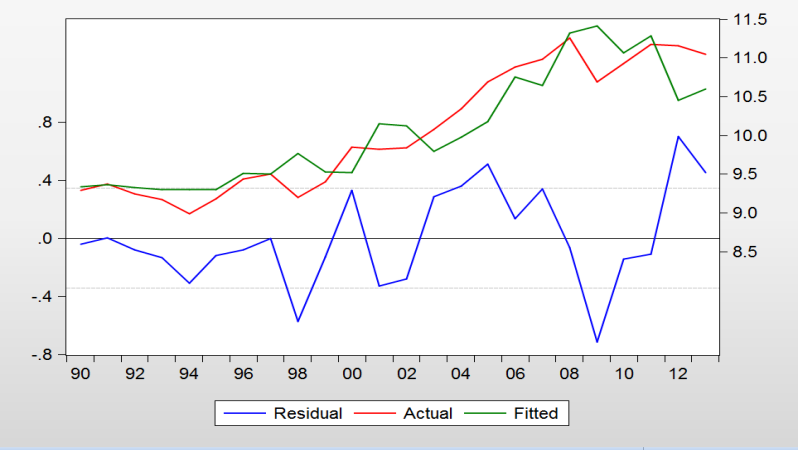

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا ملاحظة شبه تطابق بين منحني السلسلة الأصلية Actual ومنحنى السلسة المقدرةFitted، وهذا ما يمكن أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر على بيانات الصادرات المحروقات وقوة النموذج.

المطلب الثاني :مناقشة نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة على مجموعة من النتائج التي يمكن أن تثبت أو تنفي فرضياتنا وهي كالأتي:

- ✓ تبين من خلال اختبار معنوية الإحصائية للمعالم المقدرة أن القيم الاحتمالية لاختبار تساوي0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولها دلالة إحصائية في الواقع ومنه توجد دلالة إحصائية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية (المحروقات وخارج المحروقات) بشكل أسي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي راءت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الصادرات في الدول المضيفة بشكل إيجابي.
- ✓ كما أنه من خلال اختبار جودة التوفيق معامل التحديد للمعادلة صادرات خارج المحروقات يساوي 0.72فإن المعادلة تفسر 72% من التغيرات الإجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذه النسبة جيدة ومثالية لتفسير علاقة المتغيرتين، كما أن معامل التحديد للمعادلة صادرات المحروقات يساوي 0.81 فإن المعادلة تفسر 81% من التغيرات الإجمالية للصادرات المحروقات وهي نسبة جيدة ومثالية لتفسير علاقة المتغيرين وأحسن من معادلة صادرات خارج المحروقات وهذا مايتوافق مع الواقع إذ أن مجمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية للاستثمارات الأجنبية تدهب لقطاع المحروقات و معظم صادرات الجزائر تمثل 98 % من المحروقات أي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المحروقات أكثر من الصادرات خارج المحروقات .
- ✓ و بين اختبار المعنوية الكلية من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 يعني هذا قبول الفرضية البديلة H_1 التي تفسر وجود دلالة إحصائية للمعادلتين المقدرتين السابقتين للقيمةR^2 عند مستوى دلالة 5%.
- ✓ كما أكد اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وهذا بالنظر لقيمة DW في كلا المعادلتين.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لتحليل تطورات التي عرفتها متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2013 والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الجزائرية خارج المحروقات و المحروقات، كما تطرقنا لمتخلف الإجراءات والقوانين التي انتهجتها الدولة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وأهم المشاكل التي تعترض سبل تطور الصادرات خارج المحروقات ، كما تم تحديد نموذج المستخدم في الدراسة و معرفة ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية من خلال معادلة الصادرات المحروقات و معادلة الصادرات خارج المحروقات وبناء نماذج قياسية للدراسة، وعلى إثر نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، فكانت النتائج المحصل عليها أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الصادرات الجزائرية وأن درجة تأثير تختلف من قطاع الصادرات المحروقات على قطاع الصادرات خارج المحروقات.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

استهدف بحثنا هذا محاولة معالجة إشكالية تتمحور أساسا حول مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات أخدين الجزائر كدراسة حالة، وذلك بغية معرفة مدى مساهمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة للاقتصاد الجزائري على ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات بناءا على الأهداف المسطرة من هاته الدراسة والإشكالية التي تم صياغتها وبالاعتماد على فرضيات الموضوع تم معالجة الموضوع من خلال تقسيمه إلى فصلين باستخدام المنهج والأدوات سابقة الذكر.

عالج الفصل الأول التحليل النظري للموضوع من خلال تطرقنا إلى مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير والصادرات ، كما تمت الإشارة في هذا الفصل إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وهذا بالتركيز على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، كما تم عرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة .

أما الفصل الثاني فلقد تم التطرق الى متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990إلى 2013 من خلال عرض مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الدراسة، ثم تطرقنا الى عرض تطور الصادرات الجزائرية من خلال تحليل للصادرات الجزائرية خارج المحروقات والصادرات المحروقات و التي امتدت على مرحلتين، المرحلة الأولى التي عرفت فيها الجزائر الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق و ما شهدها الاقتصاد الوطني بالإضافة الى النموذج المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، ومن النتائج المتوصل إليها:

- ✓ معظم الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق على الاقتصاد الجزائري تستثمر في قطاع المحروقات، ولم تصل إلى المستوى المطلوب في القطاع خارج المحروقات ، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشر لم تحقق النتائج المرجوة منها في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثر على قطاع المحروقات أكثر مم تأثر على قطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات.

- ✓ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه كما أن توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة مثل قطاع الصناعة (صناعة المحروقات) الذي يعتبر أكبر قطاع يجذب المستثمرين نظرا لارتفاع عوائده.
- ✓ بعد إتباع الجزائر سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات لم يتحقق التنويع ولا الزيادة في الصادرات خارج المحروقات فلحد الآن مازالت هذه الصادرات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها مع زيادة وارداتنا .
- ✓ اعتماد قطاع التصدير في الجزائر على سلعة وحيدة هي النفط.

اختبار الفرضيات:

بعد الدراسة النظرية والقياسية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة:

- ✓ **الفرضية الأولى:**

من خلال دراستنا لم يتم تأكيد هذه الفرضية، حيث أن الدراسة القياسية أثبتت وجود علاقة إيجابية طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات.

- ✓ **الفرضية الثانية:**

من خلال دراستنا تم تأكيد هاته الفرضية، حيث أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا تزال ضئيلة مما يوحي بأن إنتاج الإستثمارات الأجنبية المباشر موجه أساسا لسوق المحلي، وهذا يدل على أن السياسات والإصلاحات التي تسعى الدولة من خلالها الى ترقية الصادرات خارج المحروقات لم يرتقي إلى المستوى المطلوب ومازال الاقتصاد الوطني يعتمد بشبه كلي على الصادرات المحروقات وهذا ما أتبته المشاكل الاقتصادية الأخيرة في أواخر 2015 وبداية 2016.

- ✓ **الفرضية الثالثة:**

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية تم تأكيد هذه الفرضية أن معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدهب لقطاع المحروقات كما أنها تساهم في الصادرات المحروقات حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب1 مليون دولار سنويا فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تزيد بحوالي 1.0007672942 مليار دولار (علاقة طردية).

توصيات الدراسة:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية:

- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية لأنها تعتبر رافدا اقتصاديا يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
- ✓ الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- ✓ الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية.
- ✓ لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات التي تخدم المستثمر المحلي وتزيد من إنتاجه والتي تمنع المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية.
- ✓ توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- ✓ تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.
- ✓ توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.
- ✓ يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير نفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير سلع بكميات ونوعية جيدة، وذلك بتشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- ✓ أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ دور المناطق الصناعية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ أثر الاستثمار المحلي في تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات .
- ✓ أثر الانفتاح التجاري على تحرير التجارة الجزائرية الغير نفطية.
- ✓ دور الشراكة الأجنبية في ترقية الصادرات في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية :

الكتب :

1. الضمور هاني حامد، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر ، ط5، 2010 ؛
2. خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012 ؛
3. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، 2013 ؛
4. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2012.؛
5. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ؛
6. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006 ؛
7. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن ؛
8. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989 ؛
9. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993 ؛
10. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،2003 ؛
11. أبو قحف عبد السلام، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2004 ؛
12. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013 ؛
13. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية**، الدار

الجامعية، الإسكندرية، 2004 ؛

14. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2008 ؛

البحوث الجامعية:

1. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر(دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012 ؛

2. بندر سالم بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970-2000)، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، منشورة،جامعة الملك سعود، 2004 ؛

3. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،منشورة، جامعة الجزائر3، 2010/2009 ؛

4. حسينة بن يوسف، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2000-2010)،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،منشورة، جامعة الجزائر 2012/2011 ؛

5. حمدان عامر علي الجانفي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية والصادرات في اليمن للفترة 1992-2005، مذكرة ماجستير، العلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، جامعة اليمن، 2007 ؛

6. رفيق نزار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ،الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة، 2008/2007 ؛

7. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010 ؛

8. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2005.

9. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي،منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ؛

10. شهرزاد راوتي، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير،منشورة، جامعة الجزائر، 2002/2001 ؛

11. صورية مساني، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،منشوورة جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012 ؛

12. عبد الحميد حشمة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ؛2012 /2013.

13. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007 ؛

14. عمر متيجي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 1999-2006، مذكرة ماجستير علوم التسيير، منشورة، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2008/2002 ؛

15. فضيلة خير، انعكاسات العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، ،2004-2005؛

16. محمد الأمين شربي، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير نفطية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011 ؛

17. محمد البشير مفتي، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر1993-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،منشورة، 2004-2005 ؛

18. عبد الرزاق مدوري ، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة وهران، 2012/2001 ؛

19. مقران بهلول، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد كمي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2011/2010 ؛

20. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، منشورة، 2014/2013 ؛

21. نصيرة لعويطي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،منشورة، جامعة الجزائر3، 2014/2013 ؛

المقالات:

1. خالد المحجوبي، **الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ؛
2. دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين 10(29)،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002 ؛
3. سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي**، مجلة الباحث، ع2002/1، جامعة ورقلة.
4. صباح نوري عباس، **الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990–2010**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013 ؛
5. عمر محمود أبو عبيد، **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1994 – 2011)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد1 ؛
6. محمد موساوي، سمية زيرار، **التفاعل الدينامي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات وسعر الصرف الدينار الجزائري**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد2، 2015 ؛
7. مصطفى بودرامة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09/ 2009 ؛

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. Danis Tersen et Jean- Luc Bricout, **L'investissement international**, Armond colin, Paris, 1996.

المقالات:

2. Kamal si Mohammed and Abderrerzzak Benhabibe and Mohammed Lazrag and Sidahmed Zengaui **, The effect of foreign direct investment on Algerian economy** , International Journal of Economics, Commerce and Management, Issue 6, June 2015.

3. Kolawole Olayiwola and Henry Okodua, **Foreign direct investment, Non-oli Exports, and Economic Growth in Nigeria: A causality analysis**, Asian Economic and Financial Review,p1479-1496,2013 Zafar Ahmed Sultan, **A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India** , Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, No.2, 2013.

4. Muhammad Ayaz, Muhammad Umair Yousuf, Muhammad Asghar, **Exports Performance under the Role of Foreign Direct Investment in Pakistan: An ARDL Approach**, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 3, No. 3, 2013 (July), p192-202

5. Weishi GU and Titus O.AWOKUSE, Yan Yuan, **The Contribution of Foreign Direct Investment to China's Export Performance: Evidence from Disaggregated Sectors**, *Selected Paper prepared for presentation at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Orlando, FL, July, 2008.*

المذكرات:

1. Mikhail Gorokhov , **The Effect of Inward FDI on Chinese Exports**, Master Thesis, Department of Economics, Lund University School of Economic and Management, August 2011

مواقع الأنترنت:

1. http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html
2. http://www.douane.gov.dz/pdf/mes_export.pdf
3. http://essalamonline.com/ara/permalink/3087.html#ixzz32pAhWVQi
4. www.UNCTAD.dz.
5. www‹algex‹dz

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول رقم (2-8) يوضح تطور متغيرات المختارة في الدراسة للفترة 1900-2013

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات المحروقات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1990	439	10865	40
1991	375	11726	80
1992	449	10388	30
1993	479	9612	0
1994	287	8053	0
1995	509	9731	0
1996	881	12494	270
1997	511	13378	260
1998	358	9855	606,6
1999	438	12085	291,6
2000	623	18947	280
2001	684	18484	1108
2002	734	18820	1065
2003	664	23800	638
2004	788	30980	882
2005	1099	43937	1145
2006	1158	53456	1888
2007	1332	58831	1743
2008	1937	77361	2632
2009	1066	44128	2746
2010	1526	55527	2301
2011	2062	71427	2581
2012	2062	69804	1499
2013	2014	62960	1691

ملحق رقم02: جداول نتائج اختبارات النماذج لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر

بالصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على مخرجات على EVIEWS8

نموذج1:

Dependent Variable: EXPHH
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 14:56
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	421.0556	101.9675	4.129313	0.0004
FDI	0.520232	0.075590	6.882255	0.0000

R-squared	0.682839	Mean dependent var	936.4583
Adjusted R-squared	0.668423	S.D. dependent var	588.7600
S.E. of regression	339.0242	Akaike info criterion	14.56968
Sum squared resid	2528623.	Schwarz criterion	14.66785
Log likelihood	-172.8361	Hannan-Quinn criter.	14.59572
F-statistic	47.36544	Durbin-Watson stat	1.075349
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: مخرجاتEviews

نموذج2:

Dependent Variable: LOG(EXPHH)
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 14:55
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.110460	0.097605	62.60392	0.0000
FDI	0.000557	7.24E-05	7.691522	0.0000

R-squared	0.728929	Mean dependent var	6.661825
Adjusted R-squared	0.716607	S.D. dependent var	0.609603
S.E. of regression	0.324520	Akaike info criterion	0.666716
Sum squared resid	2.316891	Schwarz criterion	0.764887
Log likelihood	-6.000591	Hannan-Quinn criter.	0.692761
F-statistic	59.15951	Durbin-Watson stat	1.420622
Prob(F-statistic)	0.000000		

نمودج3:

Dependent Variable: EXPHH
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 14:31
Sample: 1996 2013
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2453.105	824.9372	-2.973687	0.0090
LOG(FDI)	515.6946	118.6569	4.346101	0.0005

R-squared	0.541397	Mean dependent var	1107.611
Adjusted R-squared	0.512735	S.D. dependent var	585.6772
S.E. of regression	408.8284	Akaike info criterion	14.96891
Sum squared resid	2674251.	Schwarz criterion	15.06784
Log likelihood	-132.7202	Hannan-Quinn criter.	14.98255
F-statistic	18.88859	Durbin-Watson stat	1.076071
Prob(F-statistic)	0.000500		

نمودج4:

Dependent Variable: LOG(EXPHH)
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 14:12
Sample: 1996 2013
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.367470	0.727603	4.628170	0.0003
LOG(FDI)	0.507603	0.104657	4.850182	0.0002

R-squared	0.595185	Mean dependent var	6.872318
Adjusted R-squared	0.569885	S.D. dependent var	0.549822
S.E. of regression	0.360591	Akaike info criterion	0.902293
Sum squared resid	2.080412	Schwarz criterion	1.001223
Log likelihood	-6.120639	Hannan-Quinn criter.	0.915934
F-statistic	23.52427	Durbin-Watson stat	1.263283
Prob(F-statistic)	0.000177		

ملحق رقم 03: جدول رقم (2–11): الجدول الإحصائي لدربين – واتسون

N	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1,08	1,36	0,95	1,54	0,82	1,75	0,69	1,97	0,56	2,21
16	1,10	1,37	0,98	1,54	0,82	1,73	0,74	1,93	0,62	2,15
17	1,13	1,38	1,02	1,54	0,90	1,71	0,78	1,90	0,67	2,10
18	1,16	1,39	1,05	1,53	0,93	1,69	0,82	1,87	0,71	2,06
19	1,18	1,40	1,08	1,53	0,97	1,68	0,86	1,85	0,75	2,02
20	1,20	1,41	1,10	1,54	1,00	1,68	0,90	1,83	0,79	1,99
21	1,22	1,42	1,13	1,54	1,03	1,67	0,93	1,81	0,83	1,96
22	1,24	1,43	1,15	1,54	1,05	1,66	0,96	1,80	0,86	1,94
23	1,26	1,44	1,17	1,54	1,08	1,66	0,99	1,79	0,90	1,92
24	1,27	1,45	1,19	1,55	1,10	1,66	1,01	1,78	0,93	1,90
25	1,29	1,45	1,21	1,55	1,12	1,66	1,04	1,77	0,95	1,89
26	1,30	1,46	1,22	1,55	1,14	1,65	1,06	1,76	0,98	1,88
27	1,32	1,47	1,24	1,56	1,16	1,65	1,08	1,76	1,01	1,86
28	1,33	1,48	1,26	1,56	1,18	1,65	1,10	1,75	1,03	1,85
29	1,34	1,48	1,27	1,56	1,20	1,65	1,12	1,74	1,05	1,84
30	1,35	1,49	1,28	1,57	1,21	1,65	1,14	1,74	1,07	1,83
31	1,36	1,50	1,30	1,57	1,23	1,65	1,16	1,74	1,09	1,83
32	1,37	1,50	1,31	1,57	1,24	1,65	1,18	1,73	1,11	1,82
33	1,38	1,51	1,32	1,58	1,26	1,65	1,19	1,73	1,13	1,81

المصدر: محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012،413.

ملحق رقم04 : جداول نتائج اختبارات النماذج لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر

بالصادرات المحروقات بالاعتماد على مخرجات على EVIEWS8

نمودج 1:

Dependent Variable: EXPH
Method: Least Squares
Date: 02/19/16 Time: 18:27
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8943.278	3313.374	2.699145	0.0131
FDI	22.79538	2.456265	9.280505	0.0000

R-squared	0.796537	Mean dependent var	31527.04
Adjusted R-squared	0.787289	S.D. dependent var	23886.04
S.E. of regression	11016.39	Akaike info criterion	21.53181
Sum squared resid	2.67E+09	Schwarz criterion	21.62998
Log likelihood	-256.3817	Hannan-Quinn criter.	21.55786
F-statistic	86.12778	Durbin-Watson stat	1.333336
Prob(F-statistic)	0.000000		

نمودج2:

Dependent Variable: LOG(EXPH)
Method: Least Squares
Date: 02/19/16 Time: 18:28
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.303963	0.103926	89.52508	0.0000
FDI	0.000767	7.70E-05	9.959522	0.0000

R-squared	0.818470	Mean dependent var	10.06414
Adjusted R-squared	0.810219	S.D. dependent var	0.793168
S.E. of regression	0.345535	Akaike info criterion	0.792211
Sum squared resid	2.626680	Schwarz criterion	0.890382
Log likelihood	-7.506527	Hannan-Quinn criter.	0.818255
F-statistic	99.19208	Durbin-Watson stat	1.300910
Prob(F-statistic)	0.000000		

نموذج3:

Dependent Variable: EXPH
Method: Least Squares
Date: 02/19/16 Time: 18:30
Sample: 1996 2013
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-123991.1	26880.85	-4.612617	0.0003
LOG(FDI)	23559.75	3866.472	6.093344	0.0000

R-squared	0.698845	Mean dependent var	38681.89
Adjusted R-squared	0.680023	S.D. dependent var	23550.70
S.E. of regression	13321.81	Akaike info criterion	21.93663
Sum squared resid	2.84E+09	Schwarz criterion	22.03556
Log likelihood	-195.4297	Hannan-Quinn criter.	21.95027
F-statistic	37.12884	Durbin-Watson stat	1.534523
Prob(F-statistic)	0.000016		

نموذج4:

Dependent Variable: LOG(EXPH)
Method: Least Squares
Date: 02/19/16 Time: 18:30
Sample: 1996 2013
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.296676	0.746857	7.091954	0.0000
LOG(FDI)	0.731711	0.107426	6.811298	0.0000

R-squared	0.743564	Mean dependent var	10.34892
Adjusted R-squared	0.727537	S.D. dependent var	0.709094
S.E. of regression	0.370133	Akaike info criterion	0.954530
Sum squared resid	2.191973	Schwarz criterion	1.053460
Log likelihood	-6.590768	Hannan-Quinn criter.	0.968171
F-statistic	46.39378	Durbin-Watson stat	1.754033
Prob(F-statistic)	0.000004		

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	V
الشكر	VI
الملخص.....	VII
قائمة المحتويات.....	VIII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال البيانية.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
قائمة الاختصارات والرموز.....	XII
مقدمة عامة.....	)ح -أ(
الفصل الأول: الايطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات	01
تمهيد:	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	03
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر	03
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	03
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	05
الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	06
الفرع الرابع: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	08
الفرع الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية.....	14
المطلب الثاني: الايطار النظري لتصدير	19
الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته.....	19
الفرع الثاني:كأشكال التصدير وأنواع الصادرات.....	12
الفرع الثالث: دوافع التصدير.....	24
الفرع الرابع: نظريات التصدير	26
المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.....	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	32
المطلب الأول : دراسات اللغة العربية	32
المطلب الثاني: دراسات اللغة الأجنبية	35
المطلب الثالث: مساهمة الدراسة	38

الفهرس

خلاصة الفصل الأول:.....	39
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشرفي ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	40
تمهيد:	41
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	42
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة	42
المطلب الثاني الأدوات المستخدمة في الدراسة	59
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها.....	63
المطلب الأول: نتائج الدراسة	63
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	83
خلاصة الفصل الثاني:.....	84
الخاتمة العامة.....	85
قائمة المراجع والمصادر.....	90
الملاحق.....	97